

المال التجارة

AlMal Waategara

٢٠٠٩ - السعر جنيهاً - مايو - شهر ٤٨١ - العدد ٢٠٠٩ - اقتصاديات - عامرة - تصدر شهرياً - العدد ٤٨١ - شهر مايو - السعر جنيهاً - ٢٠٠٩

٥٠ عاماً

من تعدد القرارات في الصناعة
وتضارب في السياسات

رؤية استراتيجية تنافسية حول أسلوب المقاييس
المرجعية ومداخل خفض التكلفة

(دراسة تطبيقية)

المعاملة الضريبية للسندات والأسهم في ظل
القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته



شركة مصر إيران للغزل والنسيج

نبذة تاريخية عن شركة ميراتكس

ميراتكس

- تأسست شركة مصر إيران للغزل والنسيج (ميراتكس) في إطار اتفاق التعاون الاقتصادي بين حكومتى مصر وإيران فى السبعينيات.
- تقع الشركة فى المنطقة الصناعية فى محافظة السويس التى تبعد عن القاهرة بحوالى ١٠٠ كيلو متر.
- فى عام ٢٠٠٤ قررت الشركة شراء شركة منيا القمح التى تمتاز بموقعها المتميز فى وسط الدلتا التى تبعد عن القاهرة بحوالى ٨٠ كيلو متر.
- فى عام ٢٠٠٣ وصل رأس المال المدفوع إلى حوالى ٢٠ مليون جنيه مصرى موزع كما يلى:
- الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج ٢٧,٥%
- بنك الاستثمار القومى ٢٣,٥%
- الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية ٤٩%
- زاد إنتاج شركة مصر إيران من خيوط القطن زيادة عن ١٦ ألف طن بمتوسط نمرة خيط ٤٥,٤ WE.

شركة مصر إيران للغزل والنسيج

مصنع السويس

مصنع (٢) قوامه ٢٠٠٠ رولور (طرف مفتوح ١٢٠٠ خارج الإنتاج)	مصنع (٢) قوامه ٧٦١٨٨ مردن حلقى بالإضافة إلى طاقات إنتاجية خاصة بالزوى	مصنع (١) قوامه ٥٥٦٨٠ مردن حلقى بالإضافة إلى طاقات إنتاجية خاصة بالزوى
مصنع (٦) طاقته ١٠٦٤٠ حلقى (خيوط مسرحه)	مصنع (٥) العوائد والتخصيرات	مصنع (٤) الحروق / الحرر

مصنع منيا القمح

- طاقته ٧١٣٢٨ مردن حلقى موزع على ثلاث وحدات ، حيث أن هذه الوحدات تتبادل إنتاجها من وحدتى التحضير.
- الخطة الحالية (٦ ماكينات مشتراه من الصين) لتشغيل الزوى فى مصنع منيا القمح.
- تعتبر مصر إيران ثانى أكبر مصدر لخيوط القطن فى مصر ، حيث يمثل حوالى ١١ ٥ % من الصادرات المصرية لخيوط القطن فى عام ٢٠٠٦.
- زادت صادرات شركة مصر إيران عن ٣٢٠٠ طن بنسبة ٦٣ % للبلاد الأوروبية.
- زادت أرباح مصر إيران عن ٤٢ مليون جنيه فى ٢٠٠٦ بنسبة ١١ % ربح ، و ٨ % عائد إلى رأس المال المدفوع.
- ونتيجة لنجاح الشركة منذ إنشائها فإن الشركة تتطلع لزيادة نشاطها ليعطى كافة متطلبات السوق ، ولذا تأمل شركة فى المشاركة مع المستثمرين الجادين فى المشروعين ٢٠١.

إدارة تجميعه: ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٢ + ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٤ + ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥١ + ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٣ + ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٠

القاهرة: ٢٨ طاعت جرب: ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٤ +

WEBSITE: WWW.MIRATEXEGYPT.COM

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

نائب رئيس التحرير

أحمد عاطف عبد الرحمن

أ. د. طلعت أسعد عبد الحميد

هيئة المحكمين

فصل كتاب العدد

المحاسبة والضرائب:

- أ. د. عبد المنعم محمود
- أ. د. منير محمود سالم
- أ. د. هوقي خاطر
- أ. د. عبد المنعم عوض الله
- أ. د. محمود الناصي
- أ. د. أحمد حجاج
- أ. د. أحمد الحباري
- أ. د. منصور حامد

إدارة الأعمال:

- أ. د. محمد سعيد عبدالفتاح
- أ. د. حسن محمد خير الدين
- أ. د. هوقي حسين عبدالله
- أ. د. محمود صادق باززع
- أ. د. علي محمد عبدالوهاب
- أ. د. عبد المنعم حياتي جنيدي
- أ. د. عبد الحميد بهجت
- أ. د. محمد محمد إبراهيم
- أ. د. فتحي علي محرم
- أ. د. السيد عبده ناجي
- أ. د. محمد عثمان
- أ. د. أحمد فهمي جلال
- أ. د. فريد زين الدين
- أ. د. ثابته إدريس
- أ. د. عبدالعزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين:

- أ. د. أحمد الغندور
- أ. د. عبداللطيف أبو العلال
- أ. د. حمدي زهران
- أ. د. سمير طويار
- أ. د. إبراهيم مهدي
- أ. د. صقر أحمد صقر
- أ. د. نشأت فهمي
- أ. د. عادل عبد الحميد عز
- أ. د. العشري حسين درويش
- أ. د. رضا العدلي
- أ. د. نادية مكاوي
- أ. د. المعتز بالله جبر
- أ. د. محمد الزهران

م	الموضوع	صفحة
(١)	كلمة التحرير... ٥. عاماً من تعدد القرارات في الصناعة وتضارب في السياسات بقلم رئيس التحرير	٢
(٢)	رؤية استراتيجية تنافسية حول أسلوب المقاييس المرجعية ومداخل خفض التكلفة (دراسة تطبيقية) د. سهير الظنملي	٤
(٣)	المعاملة الضريبية للسندات والأسهم في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته الأستاذ / حمدي هيبه	٢٦

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

تعلن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينار	العراق ١٠٠٠ فلس
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريالات

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .

٥٠ عاما من تعدد القرارات في الصناعة وتضارب في السياسات

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن
رئيس مجلس الإدارة



فالقرارات التي تم إلغاؤها التي صدرت عام ١٩٦٢ وما بعده سواء المتعلقة بتحديد المنشآت الصناعية التي تخضع لأحكام المادتين ٦٠١ من قانون الصناعة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ أو القرارات الوزارية التالية لها وكلها خاصة بتحديد أسعار السلع جبرياً .

والآن جاء دور قانون الصناعة الذي مضى على صدوره ٥٠ عاماً كاملاً وحيان الوقت لكي تنال عصا المهندس رشيد إبطاراً جديداً لمنظومة الصناعة في مصر والربط بين أجهزتها وأدواتها حتى تسير في اتجاه واحد نحو مصلحة الصناعة الوطنية . في منظومة اقتصادية جديدة لها صبغة رأسمالية وتتمتع بقدر كبير من حرية

١٩٥٨ وعددها ١٧ قراراً .
والغى القرارات الوزارية الواردة بالجدول ٢ المرفق بالقرار وعددها ٤٠٤ قرارات وزارية صادرة بشأن تحديد أسعار بعض المنتجات الصناعية وذلك لتعارضها مع أحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن الإعفاءات الجمركية والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ في شأن ضمانات وحوافز الاستثمار .
من هذا القرار نجد أنه ألغى (١٧ + ٤٠٤) قراراً وزارياً بالإضافة إلى القرار الوزاري رقم ١٥٢ لسنة ١٩٩١ لتعارضه مع اختصاصات الهيئة العامة للتنمية الصناعية الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ .

عاشت مصر لسنوات طويلة منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠٠٥ في ظل وزارات مختلفة السياسة والهوية وكان لها في ذلك قرارات تصدر تباعاً بقصد معالجة مشاكل تجارية وصناعية تمس الحياة اليومية للمواطن .

جاء قرار المهندس رشيد محمد رشيد رقم ٣٧٠ لسنة ٢٠٠٩ والصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٦ ونشر في الوقائع ٢٠٠٩/٥/٥ والذي جاء فيه استناداً لقانون الصناعة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وتقرر إلغاء القرارات الوزارية الواردة بالجدول ٢ المرفق بالقرار الصادر بتحديد الصناعات التي تدخل في نطاق تطبيق المادتين ٦٠١ من قانون الصناعة رقم ٢١ لسنة

السوق تختلف تماما عن الظروف الاقتصادية التي كانت في الستينيات والتي كانت تتصف بالشمولية .

القطاع الخاص الصناعي له دور مهم وحيوى ومسيطر فى النظام الاقتصادى الحالى مما يستدعى التنسيق عند تعديل قانون الصناعة بين منظمات رجال الأعمال والمثلة فى اتحاد الصناعات والغرف الصناعية وبين الوزارة بأجهزتها المختلفة بحيث يكون هناك تكامل فى العمل وإن كان هناك استقلالية فى الإدارة .

وفى ظل الأزمة العالمية التى اجتاحت العالم تستدعى منا الصمود أمامها وأن يحدث نوع من السيطرة على النشاط الصناعى والاستيرادى من أجل التكامل فى الأهداف داخل منظومة وخطة موحدة بحيث لا نترك عمليات الاستيراد مفتوحة بحرية مطلقة بل يجب أن نوضع لها ضوابط بحيث لا تؤثر سلبيا على الصناعة

الوطنية وأن تتجدة الأموال لاستيراد السلع الاستهلاكية فالأولى استيراد احتياجات التصنيع فى ظل نظام اقتصادى مضطرب .

الأزمة ألقت بظلالها على صناعات كثيرة وخاصة التى تتعرض للإغراق من جانب دول شرق آسيا والتى تعجز عن حمايتها قواعد الإغراق الحالية والتى تأخذ من الوقت الكثير ولا تسعف الأوضاع الصعبة التى تعيشها بعض الصناعات مما يصعب معه الانتظار لحين البت فى قضايا الإغراق هذا العمل يحتاج لظروف عادية وليست فى ظل ظروف أزمة عالمية مدمرة تحتاج لقرارات سريعة استثنائية مما دفع كثير من الدول إلى الخروج عن قواعد منظمة التجارة العالمية فى مواجهة الأزمة .

إننا بحاجة إلى تنظيم كامل لمنظومة الصناعة بركائزها والحاجة إلى سرعة دراسة وإعداد قانون الصناعة الجديد حتى يقضى على فوضى القرارات وتداخل

الاختصاصات ولكن قبل أن يصدر لابد من تنظيم العمل داخل قطاعات الصناعة والتجارة الخارجية فى ظل خطة عمل تضبط إيقاع السوق والخبطات الواردة من الخارج التى تهدد الاقتصاد القومى ...

إن فى توحيد وزارة الصناعة مع التجارة تكاملاً للعمل التجارى والصناعى مما يستدعى أن يؤخذ فى الاعتبار المصالح المتعارضة بين التجارة والصناعة من حيث الأهداف لأن التاجر أو المستورد يتمتع رأس ماله التجارى بحركة دوران سريعة بعكس الصناعة ربما تحتاج عملية الإنتاج إلى فترة تزيد وتنقص حسب طبيعة السلعة المنتجة حتى يتحول الإنتاج إلى نقدية ربما تصل إلى شهور .

لهذا كان من الضرورى التنسيق بين الجهازين فى تكامل بدون تضارب فى المصالح حتى يحدث نمو فعلى لا يكون على حساب المصلحة الوطنية .

رؤية استراتيجية تنافسية حول أسلوب المقاييس المرجعية ومدخل خفض التكلفة (دراسة تطبيقية)

د . سهير الطنملی

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

من الممارسات ، وذلك عن طريق مقارنة النشاط عبر صناعات مختلفة ، وكذلك أفضل الأفضل لمستويات الأداء كمدخلات لوضع الأهداف . ويعتبر هذا الأسلوب أداة تطوير وتحسين مستمر بهدف التعلم من المنظمات العالمية الرائدة ، بحيث يمكن تطبيق هذه المعرفة المكتسبة على كافة ما تقوم به المنظمة من أعمال ، بما يؤدي في النهاية إلى قدرة المنظمة على القيام بتطوير أو تحسين ملموس في كافة عملياتها بدون الحاجة إلى إضاعة وقت أو مجهود كبير في عمليات البحث والتطوير والاختيار وإعادة العمل مرة أخرى ، وتنفيذ التغييرات المقترحة .

ضرورة استخدام المقاييس غير المالية بالإضافة للمقاييس المالية ، حيث أن نجاح المنظمة مفهوم متعدد الأبعاد يتغير بمرور الزمن ، كما يختلف بين الأطراف ذات المصلحة بالمنظمة Stakeholders وعليه ظهرت العديد من الأساليب الإدارية التي تهدف إلى تحسين أداء منظمات الأعمال ، ولعل من أهم وأحدث هذه الأساليب التي تم تطبيقها للوصول إلى أفضل أداء للمنظمة هو ما يطلق عليه القياس المقارن بالأفضل أو أسلوب المقاييس المرجعية Benchmarking ، والذي يمثل أحد أدوات التطوير والتحسين في الأداء من منطلق أنه يمثل عملية تحديد أفضل الأفضل " Best - of - the - Best "

طبيعة وأهمية المشكلة :
في ظل المتغيرات العالمية الجديدة تسعى منظمات الأعمال بوجه عام إلى تحسين أدائها الحالي للوصول إلى أفضل أداء في الصناعة يمكنها من السيطرة والاستمرار في السوق ، وبناء ميزة تنافسية قوية . خاصة وأن العديد من الدراسات قد تناولت المشاكل التي تواجه تطبيق المقاييس الاستراتيجية ، حيث توجد فجوة كبيرة بين الاستراتيجية المخططة والموجهة للأنشطة والاستراتيجية المطبقة فعلاً ، وقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لبناء نظام للمقاييس غير المالية يتم ربطه بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة . وهذا من منطلق

لذا، فإن هذا الأسلوب يوفر الاستخدام الأمثل للمعلومات المتحصل عليها خلال عملية القياس المرجعى بالشكل الذى يعجل نتائج الأعمال ويحسن الأداء فى مواجهة المنافسين ، وهو ما يضمن للمنظمات البقاء وسط المنافسة العالمية ، وخاصة فى ظل متغيرات بيئة الأعمال الحديثة (1).

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التأصيل النظرى لأسلوب القياس المرجعى وعلاقته بمداخل خفض التكلفة ودراسة أثر تطبيق هذا الأسلوب على التميز التنافسى للمنظمة فى دنيا الأعمال عبر تخطيط استراتيجى مأمول .

خطة البحث :

تم تقسيم البحث فى ضوء أهدافه إلى ثلاثة أجزاء :

أولاً : طبيعة ومفهوم أسلوب المقاييس المرجعية :

■ نشأة أسلوب المقاييس المرجعية .

■ تعريف وأنواع المقاييس المرجعية .

■ تصنيف المقاييس المرجعية .

■ إطار إعداد المقاييس

المرجعية .

■ صعوبات تطبيق أسلوب

المقاييس المرجعية .

■ عوامل نجاح التطبيق

الفعال للمقاييس المرجعية .

■ مراحل التنفيذ الناجح

للمقاييس المرجعية .

■ المنافع المتوقعة من جراء

تطبيق المقاييس المرجعية .

ثانياً : القياس المرجعى

ومداخل خفض

التكلفة :

■ مفهوم تخفيض التكلفة .

■ المقاييس المرجعية ومدخل

التكلفة المستهدفة .

■ المقاييس المرجعية ومدخل

التكلفة المطورة .

■ المقاييس المرجعية ومدخل

إدارة الجودة الشاملة لدورة

حياة المنتج .

ثالثاً : الدراسة التطبيقية :

■ شركة كابسى للدهانات

(الرائد فى الصناعة) .

أولاً : طبيعة ومفهوم أسلوب

المقاييس المرجعية

نشأة أسلوب المقاييس المرجعية :

بدأت اليابان فى تطبيق هذا

الأسلوب بعد زيارتهم للعديد

من المنشآت الأوروبية لشراء

التكنولوجيا من أوروبا ، ولم

يكن لأسلوب المقارنة المرجعية

أساس نظرى محدد بشكل

متكامل ، حيث يرجع الفضل

فى تجسيد فكر المقاييس

المرجعية كأساس من

أساسيات المحاسبة الإدارية ،

وكجزء أساسى من

استراتيجيات العمل فى أى

شركة تسعى لتحقيق الريادة

فى السوق العالمية لشركة

زيروكس الأمريكية ، وذلك فى

عام ١٩٧٩ حيث وضعت

الشركة حجر الأساس الأول

للمقاييس المرجعية من خلال

برنامجها Leadership

Quality ، حيث كانت الشركة

تقاتل من أجل استرداد

حصتها السوقية المفقودة (2) .

وقد حقق لها هذا الأسلوب

الاستحواذ على حصة سوقية

بنسبة ١٠٠% وأصبحت شركة

زيروكس أسرع مؤسسة

أمريكية وصولاً لمعدل مبيعات

سنوية قدرها بليون دولار .

حيث حققت الشركة أهدافها

من خلال تخفيض تكاليف

إنتاجها إلى أقل من تكاليف

المنافسين واستردت حصتها

السوقية فى عام ١٩٩٥ كما

كانت عليه فى عام ١٩٧٩ ،

مما جعل الشركة أول شركة عالمية تنجح في استعادة حصتها السوقية في صناعة كانت مستهدفة من قبل اليابان .

وهكذا أصبح أسلوب المقارنة المرجعية أداة هامة استخدمتها الشركات الصناعية الكبرى كاستراتيجية تنافسية اعتباراً من ١٩٨١ مثل شركات جنرال إلكتريك ، ماكجروهيل ، هنى ويل ، وشركة (3) IBM .

تعريف وأنواع المقاييس المرجعية :
لقد ظهر مصطلح المقاييس المرجعية عام ١٩٧٩ عندما وضعت شركة زيروكس ، وعرفت المقاييس المرجعية التنافسية بأنها العملية التي تقوم بها المنشأة للتطوير عن طريق مقارنة ملامح ومكونات منتجاتها مع غيرها من المنافسين (4) .

ويعتبر أسلوب القياس المرجعى واحداً من أهم الأساليب الحديثة التي تستخدمها المنظمات لإجراء مقارنة بينها وبين المنظمات الأخرى المنافسة أو ذات التفوق في مجال معين والتي

يمكن اعتبارها المنظمات الرائدة في الصناعة . وقد ظهر هذا المصطلح عام ١٩٧٩ عندما وضعت شركة زيروكس ، وعرفت القياس المرجعى التنافسى Competitive Benchmarking بأنه العملية التى تقوم بها المنظمات للتطوير عن طريق مقارنة ملامح ومكونات منتجاتها مع غيرها من المنافسين ، وانتشر بعد ذلك استخدام هذا الأسلوب وتم تطبيقه بصورة متعددة ، ومن خلال هذا الأسلوب لم تعد المنظمات تنافس من خلال المقارنة مع المنافسين بل بدأت تسعى لاكتساب مزايا تنافسية عن طريق المقارنة والتعلم من المنشآت المنافسة وغير المنافسة .

وعليه ، يعتبر أسلوب المقارنة المرجعية هو الأسلوب الذى يتيح فهم العلاقة المترابطة بين احتياجات الأسواق الخارجية وبين العمليات الداخلية التى تستخدم لتحقيق تلك الاحتياجات ، حيث يساعد على تعزيز الأفكار التى تساهم بصورة

مباشرة في تحقيق قدرات تنافسية للمنظمات (5) .

وقد عرف Kaplan المقاييس المرجعية بأنها قيام المنشأة بالبحث المستمر للوصول إلى أفضل أساليب الأداء كما هو مطبق في المنشآت (6) .

ويمكن تعريف أسلوب المقاييس المرجعية أو المقارنة بالأفضل بأنه عملية قياس الأداء مقابل الأداء الأفضل للمنشآت المنافسة بغرض التعلم من الممارسات المميزة لهذه المنشآت ، وبالتالي تحديد أوجه التحسين المطلوبة والتى ستكون هي الأهداف التى ستسعى المنشأة لتحقيقها ، وعليه أصبح أسلوب المقاييس المرجعية هو أحد أدوات المحاسبة اللازمة لرفع كفاءة المنظمة (7) .

وتعتبر المقاييس المرجعية أحد أدوات الجودة الشاملة التى تساعد المؤسسات في قياس الأداء غير المالى لتحقيق التنمية والتقدم في عملياتها المختلفة حتى تتمكن المنشأة من زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وتحقيق مستوى أعلى من الجودة (8) .

وقد قام المركز الأمريكى للإنتاجية والجودة American Productivity & Quality Center (APQC) بتعريف المقاييس المرجعية على أنها عملية مستمرة ومنظمة تتطلب القياس المتواصل والمقارنة المستمرة لعمليات المنظمة مع المنشآت الرائدة ، والحصول على المعلومات الضرورية التى تساعد المنظمة على اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير أداؤها (9) .

كما عرفت المقاييس المرجعية بأنها دراسة منظمة لمقارنة مؤشرات الأداء الرئيسية فى إحدى المؤسسات بأهم المنافسين الذين يعتبرون رواد فى أى مجالات أخرى مثل جودة الإدارة أو الرقابة على المخزون (10) .

وقد عرف بيت الخبرة الدولى للقياس المقارن القياس المرجعى بأنه أفضل أداء يمكن الحصول عليه فى الشريحة التى يتم فيها القياس ، ويمكن أن يعتبر معياراً للتمييز تقاس بناء عليه كافة العمليات .

وتختلف المقاييس المرجعية

عن تقييم الأداء على ما تم من عمل ومقارنة نتائجه المحققة بالمستهدف ، بينما يركز القياس المرجعى على العمليات والممارسات وتوضيح الفجوة فى الأداء مقارنة بأفضل المنافسين ، فيعتبر بذلك أداة استراتيجية للتطوير المستمر يهدف إلى استحواذ السوق (11) .

ومن التعاريف السابقة يخلص الباحث إلى أن المقاييس المرجعية عملية تتأسس على المقارنة مع المنافسين لبناء ميزة تنافسية تحافظ للمنظمة على حصة سوقية متميزة وتساعد فى عملية التحسين المستمر بالشكل الذى يدعم الحفاظ على الحصة السوقية للمنظمة ويساعدها فى عملية النمو المستهدف عبر توجه استراتيجى محدد .

وللمقاييس المرجعية أربعة أنواع هى المقاييس المرجعية للعملية ، والمقاييس التنافسية ، والمقاييس المرجعية الاستراتيجية ، والمقاييس المرجعية الداخلية ، وفيما يلى تناول كل منها بالتفصيل المناسب (12) :

(١) المقاييس المرجعية للعملية

Process Benchmarking :

تركز على السعى لتنفيذ العمليات ونظم التشغيل المتميزة التى تطبقها الشركات الرائدة العاملة فى نفس مجال نشاط المنظمة . حيث ينظر إلى هذه التطبيقات كمعايير مستقلة للصناعة . ويؤدي أسلوب المقاييس المرجعية للعملية إلى تحسين سريع فى الأداء للوصول لزيادة الإنتاجية وخفض التكلفة وتحسين المبيعات ، ومن ثم تحسين الأداء المالى للمنظمة .

(٢) المقاييس المرجعية التنافسية

Competitive Benchmarking :

وتهدف إلى معرفة الوضع التنافسي للمنظمة من خلال المقارنة بين ما تقدمه من سلع وخدمات وما تقدمه المنظمات المنافسة ، حيث تركز على عناصر السعر والجودة وسمات المنتج الأخرى مثل الخدمة والسرعة والاعتمادية (القبول) ، ويستخدم التحليل الإحصائي فى إجراء المقارنة المباشرة بين المنتجات والخدمات للمنظمات المشتركة فى عملية القياس المرجعى .

(٢) المقاييس المرجعية الاستراتيجية

Strategic Benchmarking :

وتتأسس علي المقارنة مع أفضل استراتيجيات تحقيق الأرباح بهدف رفع مستوى الأداء لتحقيق النجاح في السوق ويطلق عليه - Outside Industry - وقد تم تطبيقه بتوسع في اليابان عند التخطيط للمنافسة طويلة الأجل .

(٤) المقاييس المرجعية الداخلية

Internal Benchmarking

وتعتمد علي النظر لأفضل التطبيقات الداخلية بهدف تعميمها علي مستوى المنظمة من خلال المقارنة بين كل الوظائف في مختلف العمليات. ويتميز هذا النوع من المقاييس بسهولة وإنخفاض وقت وتكلفة تطبيقه ، إلا أنه ينظر فقط لأفضل معايير الأداء الداخلية في حين أن ضغوط المنافسة تحتم النظر لأفضل المعايير الدولية لمعرفة موقف المنافسين وتحديد الفجوة بين ما هم عليه وموقف المنظمة للسمي نحو تضيق الفجوة .

تصنيف المقاييس المرجعية :

يتم تصنيف المقاييس المرجعية

طبقاً لثلاثة أسس هي :

(١) مصدر المقاييس المرجعية

(٢) نوع المقاييس المرجعية .

(٣) مجال تطبيق المقاييس

المرجعية .

وفيما يلي يلخص الباحث كل

منها فيما يلي :

(١) مصدر المقاييس المرجعية

وينقسم إلى (13):

■ المقاييس المرجعية الداخلية :

وتستخدم لتحديد الفجوات

المتواجدة في أداء العمليات

الداخلية المتشابهة ، حيث تتم

مقارنة نشاط بنشاط آخر

متميز داخل نفس المنظمة

بهدف الارتقاء بكافة العمليات

الداخلية لرفع مستوى الأداء .

وعليه ، تساعد المقاييس

المرجعية هنا على الاستفادة

من جهود التطوير المستمر

لتوفير خط مقبول من الأداء.

■ المقاييس المرجعية التنافسية :

ويتم فيها مقارنة الأداء

الحالي للمنظمة مع الأداء

الحالي للمنافسين المباشرين

الذين يقدمون نفس المنتج أو

الخدمة لأن بقاء المنظمة

يعتمد على مقارنة أدائها

بأداء المنافسين ، والذي يحقق

نوعاً من التحسين في أداء

المنظمات يتيح قادراً من

المصدقية والمرونة في المقارنة

والتعلم .

■ المقاييس المرجعية العامة :

حيث يتم مقارنة أداء المنظمة

مع أفضل الممارسات الحالية

لأفضل المنظمات للتعلم منها

لتحسين أداء المنظمة بوجه

عام .

(٢) نوع المقاييس المرجعية

وينقسم إلى (14):

■ المقاييس المرجعية التكاليفية :

وتقوم على أساس فحص

ودراسة مسببات التكلفة التي

تحكم عناصر التكاليف

ومقارنتها مع ما يقابلها في

المنظمات الرائدة ومحاولة

محاكاتها للوصول إلى ميزة

تنافسية في مجال رقابة

التكلفة .

■ المقاييس المرجعية التشغيلية :

حيث يتم التركيز على

العمليات والممارسات ذات

التأثير الجوهرى على أداء

المنظمة .

(٢) مجال تطبيق المقاييس المرجعية

وينقسم إلى (15):

■ المقاييس المرجعية للمنتج :

وترتبط بالفحص الدقيق

لجميع تفاصيل منتجات

المنظمات المنافسة الأخرى .

■ المقاييس المرجعية للوظيفة :

ويعتمد هذا النوع على مقارنة أداء المنظمة مع المنظمات الأخرى سواء كانت منافسة أو غير منافسة .

■ **المقاييس المرجعية للعمليات :**
حيث يتم فحص ودراسة العمليات ونظم التشغيل المتميزة التي تطبقها المنظمات الرائدة ومحاولة محاكاة تلك العمليات ونظم التشغيل .

■ **المقاييس المرجعية الاستراتيجية :**
ويتم التركيز هنا على مقارنة وتحسين الجوانب الاستراتيجية للمنظمة ، ويشمل ذلك تحليل عناصر المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنظمة ومدى التطوير المطلوب فيه من خلال الرؤية الاستراتيجية للمنظمة .

■ **إطار إعداد المقاييس المرجعية :**

لقد اقترح كل من Elnathan Line, & Young , إطاراً

يحدد كيفية إعداد وبناء المقاييس المرجعية لأغراض قياس وتقييم الأداء المالى والتشغيلي والاستراتيجي في بيئة الأعمال الحديثة ، حيث يتكون من ثلاثة مجموعات رئيسية من المتغيرات تتمثل في (16):

■ **المتغيرات السابقة :** وتشمل ثلاثة مجموعات رئيسية يجب على إدارة المنظمة الأخذ بها قبل وضع المقاييس المرجعية هي :

● نتائج التحليل التنافسي المبدئي (التحليل الداخلى والخارجي للموقف التنافسي للمؤسسة) .

● درجة الالتزام طويل المدى من المنظمة بالمقاييس المرجعية (مدى التوافق مع فريق المقاييس المرجعية) .

● الخبرة السابقة في المقاييس المرجعية .

(٢) **متغيرات المحتوى البيئي :**
والتي يجب أخذها في الحسبان عند إعداد المقاييس المرجعية ، وهي :

● نطاق ومجالات الأنشطة المختارة .

● الشركاء المختارون لأسلوب المقاييس المرجعية (تحديد عدد الشركاء ودرجة الثقة المتبادلة فيما بينهم ، والوضع الراهن في المجال الصناعي) .

■ **نوعية وطرق جمع والمشاركة في المعلومات المطلوبة للمقاييس المرجعية** (نوعية المعلومات لكل من

المنتج والوظيفة والاستراتيجية) .

(٣) **متغيرات النتائج :** بأن تستخدم المنظمة كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية لكي تكون المقاييس المرجعية أكثر نجاحاً ، وهي :

● التكاليف المطلوبة (تكاليف يمكن تتبعها ، تكاليف لا يمكن تتبعها) .

● المنافع المحققة (مستوى الجودة ، تخفيض التالف والمعيب ، زيادة سرعة التسليم في المواعيد المحددة ، تحقيق عائد أعلى ، تخفيض التكاليف ، زيادة المبيعات ، زيادة الدخل) .

(٤) **إجراءات التطبيق :** وهي الإجراءات المتبعة لتحقيق أو تجاوز أسلوب المقاييس المرجعية :

● إجراء المقارنات بين مقاييس الأداء (المقاييس المحققة والمقاييس المرجعية المختارة) .
ويتولى تنفيذ عملية المقارنة المرجعية فريق يتكون من ستة أشخاص أو يزيد ، وتستمر عملية الفحص من شهر إلى اثني عشر شهراً . وتتم

المقارنة المرجعية مع شركة واحدة أو عدة شركات وتبدأ بمقارنة مستويات الأداء الحالية وتحليلها لمعرفة كيف ولماذا تتحقق، وتتمثل خطوات عملية المقارنة المرجعية فيما يلي (17):

١ - تعريف الخدمة أو العملية أو التطبيق المطلوب إجراء المقارنة المرجعية عليه .

٢ - تحديد الشركة أو الشركات التي ترغب المنظمة في إجراء المقارنة المرجعية معها ، ويجب أن تكون من الشركات الرائدة في مجالات عملية المقارنة المرجعية .

٣ - تحديد طريقة تجميع البيانات ، والاعتماد علي المقاييس التي تحقق أفضل مقارنات ، ويتم تجميع البيانات عادة من خلال المقابلات الشخصية ، وهو ما يتطلب ضرورة الإعداد الجيد للزيارات التي سيقوم بها مجمعي البيانات .

٤ - تحديد الفجوة في مستويات الأداء بين المنظمة والأطراف المشتركة في عملية القياس المرجعي ، ويتحقق ذلك من خلال تقييم نقاط

القوة ومواطن الضعف في مستوى أداء المنظمة الحالي ، ومقارنته بأفضل التطبيقات الحالية لدى الأطراف الأخرى ، مع الأخذ في الاعتبار التحسينات المتوقعة في أدائهم المستقبلي نتيجة مشاركتهم في عملية القياس المرجعي .

٥ - توضيح مبررات عملية القياس المرجعي والحصول علي موافقة المدير العام والموظفين الذين سيتولون تنفيذ عملية التحسين .

٦ - تقديم التوصيات النهائية المتعلقة بأهداف عملية القياس المرجعي ، والتغييرات المتوقعة الحاجة إليها لتحقيق تلك الأهداف .

٧ - إعداد خطة عمل لتحقيق كل هدف لتبرير الحصول علي الدعم المطلوب من إدارة المنظمة .

٨ - تطبيق الإجراءات التنفيذية لعملية القياس المرجعي ومراقبة تنفيذ تلك العملية من خلال تجميع البيانات عن مستويات الأداء الجديدة ، والاعتماد علي فرق حل المشاكل لتعديل إجراءات

التحسين إذا لم تتحقق الأهداف .

٩ - إعادة معايرة القياس المرجعي لتقييمها وتحديثها وفقاً لمستجدات الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه المنظمة .

صعوبات تطبيق أسلوب المقاييس المرجعية:
هناك العديد من الصعوبات التي تعوق تطبيق أسلوب المقاييس المرجعية في المنظمات الخدمية أو الصناعية على الرغم من الفوائد التي تعود عليها من استخدامه سواء من حيث تحسين الأداء أو خفض التكلفة ودعم القدرة التنافسية للمنظمة ، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي (18):

١ - عدم اقتناع الإدارة العليا بضرورة الاستعانة بالأساليب الحديثة في الإنتاج .

٢ - طول الوقت اللازم لتطوير نظام تقييم الأداء .

٣ - نقص الخبرات سواء في نوعية وعدد الموارد البشرية المطلوبة .

٤ - نقص التكنولوجيا الحديثة .

٥ - عدم توافر قاعدة بيانات

تزود بالمعلومات اللازمة عن المنظمات الأخرى .

٦ - عدم وجود نظام فعال للحوافز يضمن التطبيق الفعال لأسلوب المقاييس المرجعية .

ومع ذلك يرى الباحث أن هناك مجموعة من العوامل التى يمكن أن تساهم فى إنجاح عملية تطبيق أسلوب المقارنة المرجعية .

عوامل نجاح التطبيق الفعال للمقاييس المرجعية:

هناك مجموعة من العوامل التى تمثل الركيزة الأساسية للتطبيق الناجح والفعال للمقاييس المرجعية ، والتى يمكن أن تتمثل فى الآتى (19):

(١) التعهد والالتزام الثابت من قبل الإدارة العليا بتطبيق المقاييس المرجعية لأن نشر الوعى بأهمية ومزايا تطبيق المقاييس المرجعية ، والإدارة الفعالة لفريق العمل تعد من المسؤوليات الأساسية للإدارة العليا .

(٢) تحديد معنى المقاييس المرجعية بدقة مع توفير الموارد البشرية والمادية لتنفيذها فى الواقع العملى .

(٣) تحديد المجالات الرئيسية ذات التأثير الهام على أداء المؤسسة وتدعيم قدراتها التنافسية .

(٤) توافر الفهم الكامل لدى المؤسسة عن واقع أداء الأنشطة المختلفة قبل اتخاذ القرار بتحديد النموذج المقارن الأفضل فى الصناعة .

(٥) استمرار الجهود المبذولة تجاه المقاييس المرجعية حتى تصبح جزءاً أساسياً من العمليات الإدارية فى المؤسسة .

(٦) إلمام المديرين ومتخذى القرار بالمراحل المختلفة لعملية المقاييس المرجعية ، على أن ينعكس هذا الفهم على زيادة وعى العاملين فى المستويات الدنيا فى التنظيم بأهمية المقاييس المرجعية .

(٧) إحداث التغيير اللازم فى الهيكل التنظيمى منذ المراحل الأولى لوضع خطة المقاييس المرجعية ، واستمرار التغيير بعد التطبيق وإحداث التحسينات المستقبلية ، أى اعتبار التغيير جزء من حياة المنظمة .

(٨) الاختيار الصحيح لفريق

المقاييس المرجعية وتدريبه لتحقيق التواصل الفعال مع عملية المقاييس المرجعية .

(٩) التزام كل الأفراد المشاركين فى فريق المقاييس المرجعية بمعمل خطة عمل واضحة ومحددة .

(١٠) أن تتولى الإدارة تحرير الدقة فى اختيار فريق المقاييس المرجعية ، بحيث يكون لديهم الرغبة والقدرة على تطبيق نتائج المقاييس المرجعية فى الواقع العملى .

(١١) إجراء التقييم المستمر للمديرين وفريق المقاييس المرجعية بشكل مستمر للوقوف على مدى قدرتهم على استخدام عمليات المقاييس المرجعية بنجاح فى الواقع العملى .

(١٢) إدراك القائمين على إدارة المؤسسة أن البيئة العملية سريعة التغيير ، لذا يجب أن توجه التحسينات لتكون أفضل فى المستقبل قياساً باليوم .

(١٣) تحديد العوامل الأساسية لنجاح المؤسسة وتحسينها بشكل مستمر من خلال تشجيع جميع الأفراد

على الابتكار والتجديد ،
ومكافأة كافة الجهود المستمرة
للتحسين والتطوير .

(١٤) التأكيد على تدفق
المعلومات بين كافة الأفراد
بالمؤسسة ، وبين المؤسسة
والأطراف الخارجية المشاركة
فى عملية المقاييس المرجعية .
(١٥) التأكد من أن النموذج
الأفضل قد تم اختياره بدقة ،
وأنه يمثل أفضل أداء فى بيئة
الأعمال بالفعل .

(١٦) استخدام المقاييس
المرجعية كمدخل لتحسين
جودة المنتج أو الخدمة
المقدمة ووصولها للأفضل ،
وليس كوسيلة لحل المشكلات
أو مساعدة التنظيم حال
مواجهتها .

(١٧) أن ينعكس أسلوب
المقاييس المرجعية على أداء
المؤسسة فى شكل عائد
لملوس كجذب عملاء جدد ،
وزيادة نصيب المؤسسة من
السوق ، وزيادة الكفاءة ،
وتقليل التكاليف غير
الضرورية ، وزيادة أكثر فى
الأرباح .

(١٨) استخدام المؤسسة
لبطاقات الأداء المتوازن

Balanced Score Card فى
المراحل الأولى لعملية
المقاييس المرجعية .

مراحل التنفيذ الناجح للمقاييس المرجعية:
لا بد وأن تبدأ عملية التنفيذ
الفعلى للمقاييس المرجعية
بإعداد بطاقات الأداء المتوازن
حيث أنها ترجمة رئيسية
لاستراتيجية المنظمة ،
وباعتبار أن تكوين
استراتيجية تنافسية للمنظمة
يتطلب ربط المنظمة بقوة
منافسة فى الصناعة التى
تتبعها . لذا ، فإن
الاستراتيجية يجب أن تبدأ
باختيار السوق وقطاعات
السوق المستهدف واختيار
الأفراد والكفاءات التنظيمية
المطلوبة لتحقيق أهدافها .

وبالتالى ، فإن الاستراتيجية
التنافسية للمنظمة يجب أن
تتبع من البيئة المحيطة بها
وليس من منافسيها أو من
إمكاناتها ، والتى يجب
تعديلها لتناسب مع البيئة
المحيطة .

ولأن بطاقات الأداء المتوازن
هى نظام للإدارة
الاستراتيجية ، وأداة لقياس
الأداء غير المالى فهى تعتبر

نظام يترجم رؤية ورسالة
المنظمة واستراتيجيتها بحيث
تساعد على تطبيق الخطط
وضبط ومراقبة النمو
المؤسسى بطريقة سهلة تجمع
فيها كافة الأهداف
الاستراتيجية . وتهدف
بطاقات الأداء المتوازن للربط
بين الرقابة التشغيلية على
المدى الطويل مع التركيز على
محاور التوازن الرباعى للأداء
المؤسسى ، والتى يجب أن
تتلائم فى مقاييسها المختارة
مع استراتيجية المنظمة ،
بحيث يتم تحقيق التوازن بين
الأهداف فى الأجل القصير
والأجل الطويل ، وبين
المخرجات المرغوب فيها
ومحركات الأداء لهذه
المخرجات ، وتتمثل الجوانب
الأربعة الرئيسية لبطاقات
الأداء المتوازن فى (20):

(١) الجانب المالى :

وتعكس مقاييس الأداء المالى
هنا الأهداف طويلة الأجل
للمنظمة ، وتختلف فى كل
مرحلة من مراحل حياة
المنظمة ، وفى مرحلة النمو
تركز المقاييس المالية على
زيادة المبيعات والدخول فى

أسواق جديدة واجتذاب عملاء جدد والحفاظ على مستوى مناسب للإنفاق على تطوير المنتجات وعمليات التشغيل وتنمية قدرات العاملين . وفى مرحلة الاستقرار تحاول المنظمة إعادة استثمار أموالها وجذب المزيد من الاستثمارات ، وتركز المقاييس المالية هنا على المقاييس التقليدية مثل العائد على رأس المال المستثمر ، والدخل الناتج عن التشغيل ، وعائد المساهمة ، والتدفقات النقدية ، والقيمة الاقتصادية المضافة . وفى مرحلة النضج ترغب المنظمة فى حصاد نتائج الاستثمارات فى المرحلتين السابقتين ، وتركز المقاييس المالية هنا على تعظيم التدفق النقدى الداخلى للمنظمة ، وفترة الاسترداد ، وحجم الإيرادات .

(٢) جانب العملاء :

ويشمل مقاييس تتعلق بالعملاء المستهدفين ، وتتضمن مقاييس متعددة مثل رضا العميل ، والاحتفاظ بالعميل ، واكتساب عملاء جدد ، وريحية العميل ،

والنصيب فى السوق فى القطاعات المستهدفة ، والقيمة من وجهة نظر العميل .

(٣) جانب عمليات التشغيل الداخلى :
ويركز هذا الجانب على عمليات التشغيل الداخلى التى تمكن المنظمة من التميز وتحقيق القيمة التى يتوقعها العملاء منها بكفاءة وفعالية ، وإرضاء توقعات المساهمين بتحقيق نتائج مالية متميزة .

(٤) جانب النمو والتعلم :
ويركز هذا الجانب على القدرات والمهارات الداخلية الواجب تميزها لتحقيق أهداف المنظمة فى الأجل الطويل ، حيث تتطلب المنافسة العالمية أن تعمل المنظمات باستمرار على تنمية قدراتها لتحقيق قيمة للعملاء والمساهمين ، ويبرز القياس المتوازن للأداء الفجوة بين المهارات والقدرات الحالية ، وتلك المطلوبة لتحقيق الأداء المستهدف فى ثلاثة مجالات رئيسية هى : الأفراد والأنظمة والإجراءات التنظيمية .
وتتمثل المراحل الرئيسية لبناء

بطاقات الأداء المتوازن فى :
■ تحديد بناء هيكل بطاقة قياس الأداء من خلال فهم أعمق للأداء المؤسسى القائم حتى تكون البطاقة انعكاس للاستراتيجية .

■ تحديد الأهداف الاستراتيجية من خلال المدخلات الناتجة من جلسات فريق العمل من الإدارة العليا مع الفرق الأخرى .

■ تحديد المقاييس الاستراتيجية من خلال إعداد وتطوير بطاقة القياس التى تحقق أفضل علاقات وربط واتصالات وتتابع للإنجازات وترجمة للاستراتيجيات .

■ تحديد مواقع الاتصالات والكيفية ونطاق المسؤولية .

■ تحديد وتطوير خطة العمل والتطبيق بشكل شامل وواضح لكافة فرق العمل والإدارات والأقسام .

وبلى ذلك تحديد المراحل الأساسية لتنفيذ عملية القياس المرجعى ، والتى تتمثل فى (21) :

أولاً : مرحلة التخطيط :
■ التعرف على ماهية القياس المقارن :
من خلال تحديد مخرجات

القياس المقارن ، العملية محل القياس المقارن ، بيان مفردات المهمة ، قياس فعالية الأداء والسلوك ، اختيار درجة ملائمة المخرجات للقياس المقارن ، مستوى التفاصيل المطلوبة .

■ التعرف على الشركات المشابهة ، من حيث القائد في الصناعة ، وتحديد أقوى المنافسين ، وتحديد أنواع القياس المقارن (القياس الداخلى ، القياس التنافسى ، قياس فعالية الوظائف ، القياس الاستراتيجى الشامل) ، التشابه بين الشركات فى قطاع الصناعة ، وقاعدة البيانات العامة .

■ منهج تحديد تصنيفية البيانات والمعلومات المجمعة : تحليل النتائج ، موارد المنظمة ، الأبحاث ، الخبراء المحليين .

ثانياً : مرحلة التحليل : تحديد وتصفية السلوك والأداء الحالى .

■ تحديد السلوك المستقبلى ومستوياته .

ثالثاً : مرحلة الدمج والتوحيد :

■ دمج نتائج البحث وزيادة القبول .

■ ترسيخ ونشر أهداف الأعمال .

رابعاً : مرحلة التنفيذ والأداء :

● تطوير خطة العمل .

● وسائل تنفيذ دقيقة للأداء ومراجعة التقدم .

● معايير وتقويم الأداء المقارن .

خامساً : مرحلة النضج والإدراك :

■ الوصول لموضع الإرشاد والقيادة .

■ ممارسة الدمج الكامل فى العمليات التدريبية .

■ النافع المتوقع من جراء تطبيق القياس المرجعية :

تمثل المقاييس المرجعية نقطة البداية التى تبدأ بها عملية التطوير ، حيث تتيح

للمؤسسة فرص التعلم من الآخرين وتجنب الأخطاء التى وقعت فيها المؤسسات الأخرى

، وتخفيض التكلفة ودرجة المخاطر التى يمكن أن

تواجهها . إلى جانب أنها تمكن الإدارة من التطوير

والتجديد المستمر عن طريق التحسين والتعليم المستمر ،

إضافة إلى تحقيق إمكانية التنبؤ بالمستقبل والتخطيط

فى الأجل المستمر .

وعليه يرى الباحث أن المقاييس المرجعية تعمل على

مساعدة إدارة المنظمة على تحديد مواطن الضعف والقوة لديها بالشكل الذى يساعد على تدعيم وضعها التنافسى فى السوق ، ومن ثم توجيه كل جهود التحسين المستمر فى المؤسسة نحو تقديم منتج جديد بأسرع وقت وبأحسن جودة وبأقل تكلفة ، ومن ثم تحقيق رضا المستهلك ، وبالتالي الحصول على حصة سوقية متميزة .

ومما سبق يمكن للباحث تلخيص المنافع المتوقعة الحصول عليها من تطبيق أسلوب المقاييس المرجعية فيما يلى (22) :

١ - تحسين الأداء والبحث عن التميز من خلال ملاحظة أفضل الأساليب .

٢ - تقديم أساس جيد لتدريب العاملين من خلال مقارنة أدائهم الفعلى بالأداء الأفضل

٣ - إنشاء أهداف وغايات استراتيجية فعالة من خلال تعلم ما هى أهداف

واستراتيجيات الآخرين فى المؤسسات الناجحة .

٤ - توفير معلومات عن

العمليات التشغيلية ومستويات الجودة وأنظمة التكاليف المتعلقة بالمنافسين الخارجيين مما يساعد في قياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي والاستراتيجي للمؤسسة .

٥ - الوصول لأساليب وطرق جديدة للتشغيل ، وابتكار منتجات جديدة متطورة ثلاثم الاحتياجات المتغيرة والمتجددة .

٦ - تضمن تخصيص الموارد بدقة أكبر واستخدام أفضل .

٧ - تعزيز الأفكار التي تساهم بصورة مباشرة في تحقيق قدرات تنافسية للمؤسسة من خلال فهم العلاقة المترابطة بين احتياجات الأسواق الخارجية وبين العمليات الداخلية المستخدمة لتحقيق تلك الاحتياجات .

٨ - تقييم مواطن الضعف في الأداء الحالي للمؤسسة وتحديد المجالات الحرجة التي تظهر فيها المؤسسة أداء غير مرضياً مقارنة بالأداء المتميز للمنافسين .

٩ - تحقيق وفورات في التكاليف وإدخال تحسينات جوهرية على المنتجات

والعمليات والخدمات ، وذلك عن طريق مقارنة ومطابقة الأساليب والممارسات الحالية بنظائرها الموجودة لدى أفضل المنافسين .

١٠ - التركيز على تحديد فجوة الأداء لتحديد أفكار جديدة مطبقة في مؤسسات أخرى لدراسة إمكانية تطبيقها .

ثانياً : المقاييس المرجعية ومداخل خفض التكلفة

مفهوم تخفيض التكلفة :

تعنى الرقابة على التكلفة القدرة على إخضاع التكاليف لسلوك مخطط ، وهي تمثل مرحلة مهمة من مراحل تخفيض التكلفة . ومن منطلق أن المعايير التي يتم وضعها كمعايير للرقابة على التكلفة تعتبر هي نفس المعايير التي يتم تعديلها وتخفيضها بهدف خفض التكلفة . والرقابة على التكلفة من خلال التكاليف المعيارية تهدف إلى الوصول بالتكاليف للمستوى المعياري المحدد في ضوء ظروف معينة ، أما خفض التكلفة فتقوم به المؤسسة من خلال الاعتماد على العديد من الأساليب مثل

تحسين طرق الإنتاج ، دراسة الحركة والزمن ، رفع كفاءة الإدارة .

ويمثل التحول من هدف رقابة التكلفة إلى هدف تخفيض التكلفة ضرورة حتمية للوفاء بمتطلبات المستهلكين وتحقيق ميزة تنافسية تساعد إما على الإبقاء على الحصة السوقية الحالية أو زيادة نطاقها ، وهو ما يتفق ومتطلبات بيئة الأعمال الحديثة . حيث يتم التركيز على تخفيض التكاليف عن طريق التخلص من الأعطال الإنتاجية ، وتطوير الأداء بشكل مستمر وتطوير مواصفات المنتج لتقابل التغيرات في رغبات المستهلكين ، إضافة إلى تطوير جودة المنتجات وتخفيض وقت التسليم ، مما يؤثر بالإيجاب على ارتفاع الإنتاجية في الأجل الطويل . وحيث أن التكاليف الفعلية تتراكم عبر حياة المنتج منذ بداية نشاط البحوث والتطوير وصولاً إلى الإنتاج الفعلي لوحدة المنتج ، مما يستوجب ضرورة عدم الاكتفاء بالرقابة على التكاليف الفعلية ومقابلتها بالتكاليف المعيارية

فى مرحلة التنفيذ فقط ، وإنما يتوجب إحكام الرقابة على كل عناصر التكاليف بدءاً من مرحلة ما قبل الإنتاج بفرض تخفيض التكلفة الفعلية الكلية للمنتج ، بهدف دعم الميزة التنافسية له والاستفادة من الموارد الإنتاجية والتقنيات المتاحة بأفضل توظيف ممكن (23) .

وباعتبار أن أسلوب المقاييس المرجعية يمثل أحد أهم الأساليب التى انتشر استخدامها فى ظل بيئة التصنيع الحديثة فى مجال تخطيط وتخفيض التكاليف فى مرحلتى الإنتاج وما بعد الإنتاج ، وحيث أن مرحلة الإنتاج تعتبر من أهم مراحل دورة حياة المنتج والتى تحدث خلالها النسبة الكبيرة من التكاليف الشاملة لدورة حياة المنتج ، والتى قد تزيد عن ٥٠% من التكاليف الشاملة .

وهنا يعتبر أسلوب المقاييس المرجعية من أنسب الأساليب لتحقيق رقابة وتخفيض التكاليف لأنه يسعى نحو قيام المنظمة بالبحث المستمر للوصول لأفضل أساليب

الأداء كما هو مطبق فى المنظمات الأخرى بالشكل الذى يتيح للمنظمة فرصة تخفيض التكاليف من خلال تجنب الأخطاء التى وقعت فيها المنظمات الأخرى ، أو من خلال تجنب تكرار المراحل والطرق والتجارب التى طبقتها المنظمات الأخرى ولم يثبت نجاحها ، وبالتالي يتيح هذا الأسلوب تخفيض التكلفة فى كل مراحل دورة حياة المنتج ، وبخاصة فى مرحلة الإنتاج ، وما بعد الإنتاج (24) : وترتكز عملية خفض التكلفة من خلال استخدام أسلوب المقاييس المرجعية على التكامل بين مجموعة المداخل التالية التى سيتناولها الباحث بالتفصيل المناسب :

■ المقاييس المرجعية ومدخل التكلفة المستهدفة .

■ المقاييس المرجعية ومدخل التكلفة المطورة .

■ المقاييس المرجعية ومدخل إدارة الجودة الشاملة لدورة حياة المنتج .

■ المقاييس المرجعية ومدخل التكلفة المستهدفة ،

ويعتبر هذا المدخل دعامة

هامة فى العمل على تخفيض تكلفة المنتج دون المساس بجودته حيث يرمى إلى خفض التكلفة فى مرحلة تصميم وتنفيذ المنتج ، أى فى مرحلتى ما قبل الإنتاج والإنتاج ، ومحاولة التوصل إلى السعر التنافسى الذى يدعم بناء ميزة تنافسية للمنتج الذى تطرحه المنظمة فى الأسواق من خلال محورى خفض التكلفة وتمييز المنتج . وهذا من منطلق أن مدخل التكلفة المستهدفة قد انتقل من مرحلة مقارنة الأداء الفعلى بالأداء المعيارى وتحديد الانحرافات وعلاجها ، كما هو الحال فى أسلوب التكاليف المعيارية - أى رقابة التكلفة بعد التنفيذ فقط - إلى مرحلة رقابة التكلفة بداية من فترة ما قبل التنفيذ (تصميم وتطوير المنتج) . وتقع التكاليف المستهدفة بين التكلفة التى يمكن تحقيقها (التكاليف المقدرة بناء على البيانات الحالية) والتكاليف المسموح بها (أقصى تكلفة مسموح بها وهى تساوى الفرق بين سعر البيع التنافسى وهامش الربح

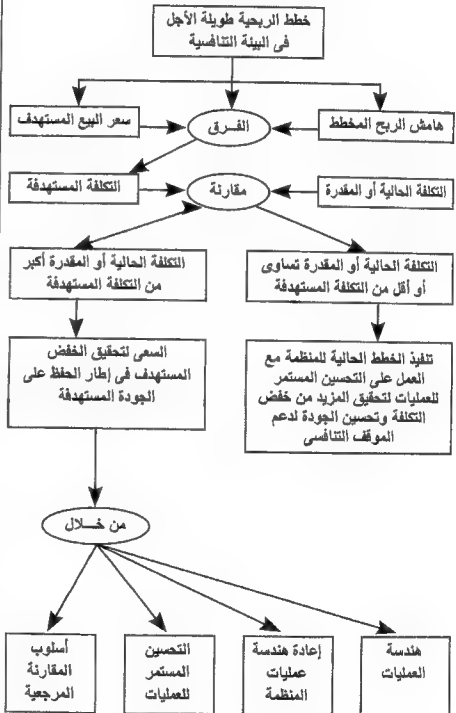
ومن الشكل السابق يستخلص الباحث أن استخدام أسلوب المقاييس المرجعية عند تطبيق نظام التكاليف المستهدفة يمكن من توفير المعلومات عن المنافسين والمقارنة بين تكاليفهم المستهدفة وتكاليف المنظمة المستهدفة من أجل تحديد الفجوة في التكلفة وأسبابها وكيفية معالجتها بحيث يصل لمستوى تكاليف المنظمة المستهدفة إلى مستوى تكاليف المنافسين وينخفض عنها لكي تستطيع المنظمة المنافسة وتحقيق ميزة تنافسية . وعليه ، يعتمد أسلوب المقاييس المرجعية عند تطبيق التكلفة المستهدفة على :

- ١ - تحديد الممارسات الأفضل لإتمام الأنشطة الخاصة بخفض تكلفة المنتج والخدمة
- ٢ - وضع أهداف التكلفة المستهدفة ومقاييس أداء الموردين والعمليات الداخلية .
- ٣ - تحديد التحسينات اللازمة في العملية التي تحقق التحسينات الكمية في

المستهدف (25) .
والشكل رقم (١) يوضح الإطار العام للتكلفة المستهدفة وما يرتبط بها من أساليب معاونة كمدخل يهدف إلى تحقيق مستوى الربحية الذي يضمن بقاء واستمرار المنظمة (26) :

الشكل رقم (١)

الإطار العام للتكلفة المستهدفة كمدخل لإدارة الربحية



التكلفة والربحية .

٤ - تحديد مستوى جودة المنتجات والعمليات المتشابهة ضمن الصناعة .

٥ - تطوير عملية تصميم المنتج اعتماداً على زيارات القياس المرجعى والدراسات المقارنة .

٦ - توفير شبكة معلومات قادرة على التزويد بالبيانات اللازمة لدعم التحسينات الحالية والمستقبلية فى مبادئ التكلفة المستهدفة .

المقاييس المرجعية ومدخل التكلفة المطورة:
لقد تم تبني هدف التحسين المستمر فى اليابان ثم أخذ فى الانتشار فى معظم دول العالم . ويعرف مدخل التحسين والتطوير **Kaizen Costing** بأنه المدخل الذى يسعى نحو تخفيض التكاليف عبر مراحل الإنتاج والتصنيع عن طريق التطوير والتحسين المستمر لأساليب الإنتاج ورفع جودة تصنيعه من خلال تقليل المنتجات المعيبة والتالفة ، ومن ثم تخفيض تكلفة إعادة التشغيل وهو ما يعظم منفعة كل من المنظمة والمستهلك النهائى ، أى أنه يهدف إلى

العمل على خفض المستمر فى تكاليف الإنتاج ، وذلك من أجل تطوير وتحسين إجراءات وطرق التصنيع .

حيث يتم التركيز على تخفيض التكاليف عن طريق التخلص من الأعطال الإنتاجية ، وتطوير الأداء بشكل مستمر وتطوير مواصفات المنتج لتقابل التغيرات فى رغبات المستهلكين ، إضافة إلى تطوير جودة المنتجات وتخفيض وقت التسليم ، مما يؤثر بالإيجاب على ارتفاع الإنتاجية فى الأجل الطويل .

ويساعد أسلوب المقاييس المرجعية على تحقيق ذلك من خلال المقارنة بالمنظمات الأفضل فى مجال الصناعة ، ويساعد المنظمة على التركيز على تحقيق الخفض فى التكلفة أثناء عملية الإنتاج من وجهة نظر المنافسين ، والتعلم منهم لتحقيق الخفض فى التكلفة وتحديد الأنشطة والعمليات الأساسية محل التحسين المستمر من خلال الاعتماد على المعلومات المتكاملة التى يوفرها أسلوب المقاييس المرجعية (28).

المقاييس المرجعية ومدخل إدارة الجودة الشاملة لدورة حياة المنتج :

باعتبار أن أسلوب المقارنة المرجعية يهدف إلى تحديد نواحي القصور فى المنظمة مقارنة بالمنافسين ، وأن هدف برامج الجودة الشاملة هو التحسين المستمر للجودة عن طريق تحديد نواحي القصور وتحديد سبل علاجها وتحسينها ، فمن المنطقى إجراء المقارنات مع المنافسين لتحديد أوجه القصور لتحديد كيفية علاجها والذى لن يتم بكفاءة دونما الاعتماد على أسلوب المقارنة المرجعية .

ومن منطلق أن إدارة الجودة الشاملة مدخل استراتيجى يهدف إلى إنتاج أفضل منتج أو خدمة من خلال التجديد والتحسين المستمر ، وهى تمثل نقطة الالتقاء الأساسية بين أسلوب المقارنة المرجعية وإدارة الجودة الشاملة .

وكلما أمكن إنتاج منتج بأقل تكلفة ممكنة وبالمواصفات والجودة المستهدفة كلما أمكن تخفيض التكلفة الشاملة لدورة حياة المنتج . هذا وتتمثل مراحل دورة الحياة من وجهة نظر المنتج فى ثلاثة

مراحل أساسية هي مرحلة ما قبل الإنتاج ، ومرحلة الإنتاج ، وأخيراً مرحلة ما بعد الإنتاج ، ويتمثل الهدف الأساسي هنا في تخفيض التكاليف وتحسين الجودة على مدى جميع مراحل دورة حياة المنتج ، والتي يمكن إيجازها في الآتي (29):

* مرحلة ما قبل الإنتاج :

وتعتبر المرحلة الأساسية في تحديد كل ما يتعلق بالمنتج فيما بعد سواء من النواحي الفنية أو المالية ، ففي هذه المرحلة تتحدد مواصفات المنتج وطريقة ومستلزمات إنتاجه ونقله وتخزينه ، وكل ما يرتبط بذلك من آثار مالية . لذا ، يعتبر أسلوب المقاييس المرجعية من أنسب الأساليب التي تساعد في ضبط ورقابة وتخفيض التكاليف في مرحلة ما قبل الإنتاج ، حيث يساعد على معرفة مواصفات وخصائص المنتج التي تحددها المنشآت المنافسة والتعلم منها من خلال توفير معلومات عن المنافسين والمقارنة بين تكاليفهم المستهدفة وتكاليف المنظمة المستهدفة من أجل تحديد

الفجوة في التكلفة وأسبابها وكيفية معالجتها لكي تصبح التكاليف المستهدفة للمنظمة مثل أو أقل من التكاليف المستهدفة للمنافسين .

ومن خلال أسلوب المقارنة المرجعية يمكن تحليل منتجات المنافسين ومقارنتها بمنتجات المنظمة ، ومقارنة تكلفة أجزائها مع تكلفة أجزاء منتجات المنظمة ، ومقارنة مراحل الإنتاج لدى المنافسين ومراحل الإنتاج لمنتجات المنظمة للوصول لأفضل البدائل للإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة .

* مرحلة الإنتاج :

والتي تسمى المنظمة فيها للحفاظ على الجوانب الفنية للمنتج وعلى مستوى الجودة المستهدف ، ومن خلال أسلوب المقارنة المرجعية يمكن التعرف على أفضل الممارسات والعمليات ونظم التشغيل المتميزة لدى المنافسين بغرض توفير الوقت والتكلفة من خلال تجنب الأخطاء التي وقعت فيها المنظمات الأخرى والتعرف على مواطن الضعف في العمليات الإنتاجية ومحاولة

التخلص منها أو تحسينها والعمل على استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة دونما التأثير على جودة المنتج بما يحقق التميز في السوق .

* مرحلة ما بعد الإنتاج :

وتتضمن مرحلتين أساسيتين هما مرحلة التسويق والبيع ثم مرحلة ما بعد البيع ، وما يترتب من انعكاس كل منهما على التكاليف . وهنا يتيح أسلوب المقاييس المرجعية التعرف على مجالات خفض التكلفة عن طريق تحديد نوعية العملاء الحاليين ورغباتهم ، ودراسة وتحليل منتجات المنافسين للتعرف على مواطن القوة والضعف لديهم ومقارنتها بمنتجات المنظمة ومحاولة تجنب مواطن الضعف وتحسين مواطن القوة والتعرف على وسائل الإعلان والتوزيع والترويج لدى المنافسين ، وبذلك تتمكن المنظمة من صياغة الاستراتيجية الملائمة لمواجهة المنافسين والتفوق عليهم . وهذا إلى جانب التعرف على الطرق المستحدثة في تخزين وصيانة المنتجات ومتابعة العملاء

تحسين مستوى الجودة ككل .
ويمكن تلخيص دور أسلوب
المقاييس المرجعية فى
تخفيض التكاليف من خلال
المداخل السابقة فى الجدول
رقم (1) فيما يلى (30):

جدول رقم (1)

المحاور الأساسية لأسلوب المقاييس المرجعية ومداخل خفض التكلفة

مداخل خفض التكلفة	محاور أسلوب المقاييس المرجعية
التكلفة المستهدفة	<ul style="list-style-type: none"> ■ الطرق المتبعة لتحديد الأسعار المستهدفة . ■ الطرق المتبعة لتحديد التكاليف المستهدفة . ■ هيكل المنظمة وطرق ومفاهيم إدارة نظام التكاليف المستهدفة . ■ العلاقات مع الموردين .
التكلفة المطورة	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحديد مفهوم التحسين والتطوير المستمر . ■ كيفية تحديد التكاليف المخفضة المستهدفة . ■ المدى الزمنى لمواجهة التكاليف المخفضة المستهدفة ■ هيكل المنظمة وطرق ومفاهيم إدارة نظام التكاليف المستهدفة .
تكاليف الجودة الشاملة عبر دورة حياة المنتج	<ul style="list-style-type: none"> ■ الطرق المستخدمة لدى المنافسين فى تعريف مفاهيم دورة حياة المنتج . ■ الطرق المستخدمة لدى المنافسين فى المحاسبة عن التكاليف خلال دورة حياة المنتج. ■ مستوى التكاليف الإلزامية لكل مرحلة فى دورة حياة المنتج . ■ كيفية تبويب المنظمة لتكاليف الجودة (تكاليف المنع /تكاليف التقويم /تكاليف الفضل الداخلى /تكاليف الفضل الخارجى) . ■ هيكل المنظمة وطرق ومفاهيم إدارة نظام تكاليف دورة حياة المنتج وتكاليف الجودة الشاملة .

وتقديم خدمات ما بعد البيع
وكيفية التخلص من النفايات
بأقل تكلفة ممكنة ومحاولة
تطبيقها والاستفادة منها
داخل المنظمة .

وعليه يمكن استخدام أسلوب
المقاييس المرجعية لترشيد
قرارات الإدارة فى مجال
تخفيض التكاليف فى كل
مرحلة من مراحل دورة حياة
المنتج ، فمن منطلق أن تحقيق
الجودة الشاملة يؤدي إلى
تحسين الجودة وتخفيض
الفاقد والتآلف والمعيب
بالشكل الذى يحقق تخفيض
التكاليف على مدى دورة حياة
المنتج ، حيث يعمل أسلوب
المقارنة المرجعية على توفير
المعلومات عن الممارسات
المثلى لدى المنافسين بالشكل
الذى يساعد على حل المشاكل
التي تعوق الإنتاجية وتحول
دون رفع القدرة التنافسية
للمنظمة مما يوجه المنظمة
نحو محاكاة التميز لدى
الآخرين ورفع معدلات الأداء
الداخلى بما يعمل على توافر
القدرة على قياس التقدم
ومدى تحقيق الرقابة على
وتخفيض تكاليف الجودة
بالشكل الذى يؤدي إلى

مواصفات تأكيد الجودة أيزو ٩٠٠١ (ISO 9001) في عام ٢٠٠٠ ، ومواصفات التوافق البيئي أيزو ١٤٠٠١ (ISO 14001) في عام ١٩٩٦ . وقد دعمت ذلك شهادة الشركة الألمانية (TUV) والتي تعد من أنجح الشركات وأكثرها انضباطاً في هذا المجال ، وذلك عن قيام شركة كابسي بتصميم وتطوير وتصنيع وتوزيع الدهانات .

وقد بدأت شركة كابسي باستخدام فكر المقارنة المرجعية منذ أكثر من عشر سنوات بغرض رفع كفاءة منتجاتها وتخفيض تكاليف الإنتاج من خلال المقارنة المرجعية مع الشركات الرائدة في الصناعة على مستوى الشرق الأوسط والعالم ، كما بدأت في استخدام أساسيات بطاقات الأداء المتوازن عند وضع أهدافها ، وقد انعكس ذلك على مستوى أداء الشركة وزيادة قدرتها التنافسية وحصلتها السوقية سواء على مستوى الشرق الأوسط أو على مستوى العالم ، وأصبحت هي الرائد في الصناعة الذي تتم

الرائد في الصناعة بالنسبة لكل من دهانات السيارات بحصة سوقية تبلغ ٧٥ % من السوق المصري ، والرائد في الصناعة بالنسبة لدهانات الأخشاب بحصة سوقية تبلغ ٦٠ % من السوق المصري .

وتقوم الشركة بالتصدير للعديد من الدول العربية والأجنبية منها : المملكة العربية السعودية ، سوريا ، الكويت ، الأردن ، البحرين ، لبنان ، عمان ، الإمارات ، العراق ، فلسطين ، اليمن ، إيران ، باكستان ، كينيا ، أوغندا ، موريتانيا ، مدغشقر ، زيمبابوي ، الملايو ، بتسوانا ، ناميبيا ، روسيا ، بولندا ، الصين ، كوريا ، تايوان ، التشيك ، وبدأت شركة كابسي في اختراق أسواق جديدة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من خلال العمل المشترك مع الشريك في إنجلترا .

وتعتبر شركة كابسي هي الشركة المصرية الأولى والشركة الوحيدة التي تحقق

وباعتبار أن أسلوب المقاييس المرجعية يسعى نحو قياس الممارسات الخاصة بالمنظمات الرائدة بهدف التحسين المستمر للعمليات وتخفيض التكاليف ، فإنه يعد أداة داعمة للاستراتيجيات التنافسية للمنظمات .

ثالثاً : الدراسة التطبيقية

شركة كابسي للدهانات (الرائد في الصناعة) ، أنشئت شركة كابسي للدهانات في عام ١٩٨٥ ، وكان اسمها شركة القنطرة للدهانات والصناعات الكيماوية Kantara Paints and Chemical Industries " وفي عام ٢٠٠٢ تم تغيير اسم الشركة لشركة كابسي للدهانات (Kapci Coatings) Kantara Paints and Chemical Industries " وبدأت ممارسة نشاطها في تصنيع دهانات السيارات والمباني والأخشاب في موقع جديد .

وتعتبر الشركة هي الشركة الرائدة في الصناعة بالنسبة لدهانات السيارات على مستوى الشرق الأوسط ، بينما تعتبر

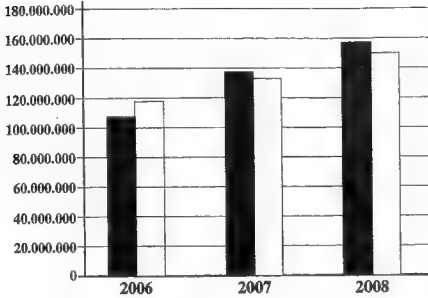
شكل رقم (٣)

مبيعات دهانات المباني لشركة كابسي

عن الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨

■ Target
□ Achieved

قيمة مبيعات ودهانات المباني



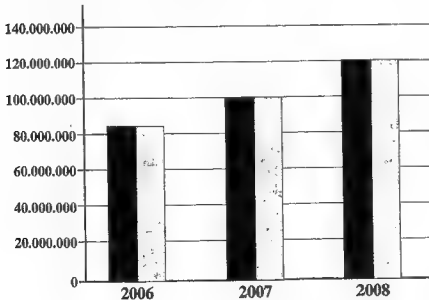
شكل رقم (4)

مبيعات دهانات الأخشاب لشركة كابسي

عن الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨

■ Target
□ Achieved

قيمة مبيعات دهانات الأخشاب



مقارنة الأداء ووضع الأهداف
بناء عليه داخل جمهورية
مصر العربية .

ويعرض الباحث فيما يلي
درجة تحقق الأهداف من
المبيعات لكل من دهانات
السيارات ، ودهانات المباني
ودهانات الأخشاب على
التوالي في الأشكال رقم (2)،
(3)، (4) التي وضعتها شركة
كابسي لنفسها عبر الثلاث
سنوات الأخيرة منذ عام
٢٠٠٦ حتى نهاية عام ٢٠٠٨،
من البيانات المتحصل عليها
من الشركة ، وذلك فيما يلي :

شكل رقم (٢)

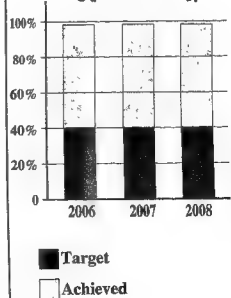
مبيعات دهانات السيارات

لشركة كابسي عن الفترة من

عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨

قيمة

مبيعات دهانات السيارات



ويمكن للباحث تلخيص ما سبق عن رقم المبيعات الفعلى لشركة كابسى مقارناً بالمستهدف ، مع تحديد نسبة تحقيق المستهدف خلال الأعوام الثلاثة محل الدراسة فى الجدول رقم (٢) فيما يلى :

جدول رقم (٢)

نسبة تحقيق المستهدف من المبيعات لشركة كابسى عن الفترة من (عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨)

٢٠٠٨		٢٠٠٧		٢٠٠٦		السنة
الفعلى	المستهدف	الفعلى	المستهدف	الفعلى	المستهدف	صافى المبيعات
١٧٣٧٣٥٧٠٦	١٦٥٠٠٠٠٠٠	١٤٧٠٩٦٩٠٠	١٥٣٠٠٠٠٠٠	١٣٣٤٧٦٤٤	١٣٠٠٠٠٠٠٠	دهانات السيارات
١٥٢٧٧٠٤٦٩	١٥٧٠٠٠٠٠٠٠	١٣٤٤٣١٢٨٢	١٣٨٠٠٠٠٠٠٠	١١٧٦٢٥٥٥٧	١١٠٠٠٠٠٠٠٠	دهانات المبانى
١٢٠٥٤٩٥٢١	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٩٠١٠٧٨٧	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٦٤٨٣١٨	٨٦٠٠٠٠٠٠٠٠	دهانات الأخشاب
٤٤٧٠٥٥٩٩٦	٤٤٢٠٠٠٠٠٠٠	٣٨٠٥٣٨٩٦٩	٣٩١٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٦٦٢١٥١٩	٣٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠	الإجمالى
النسبة		النسبة		النسبة		صافى المبيعات
% ١٠٥		% ٩٦		% ١٠٣		دهانات السيارات
% ٩٧		% ٩٧		% ١٠٧		دهانات المبانى
% ١٠٠		% ٩٩		% ١٠٠		دهانات الأخشاب
% ١٠١		% ٩٧		% ١٠٣		الإجمالى

ملخص البحث :

تعتبر الإدارة الاستراتيجية للتكلفة تحليلاً استراتيجياً لتكلفة بما يتضمنه من تخطيط ورقابة وتخفيض لتكلفة من خلال تحليل أنشطة المنظمة وربطها بالموارد التى تستهلكها فى ضوء الاستراتيجية المختارة بغرض تحقيق ميزة تنافسية تمكثها من الحفاظ على حصتها السوقية ، والصمود أمام المنافسة الشرسة التى تفرضها المتغيرات العالمية

ومتغيرات بيئة الأعمال الحديثة .
وبما أن أسلوب المقاييس المرجعية يعتبر من أهم الأساليب التى تمد المنظمة بالمعلومات عن المنافسين والاستراتيجيات التنافسية فيمكن للمنظمة الاستفادة من المؤسسات الرائدة فى الصناعة بالشكل الذى يمكنها من استخدام وتوظيف إمكاناتها بالشكل الأنسب ويدعم موقفها التنافسى ، وبخاصة أن أسلوب المقاييس

المرجعية يمكن المنظمة من إدارة تكلفتها استراتيجياً من خلال تحقيق فعالية التكلفة فى الأجل الطويل عبر دراسة وتخفيض وتحسين تكلفتها فى الأجل القصير .
وعليه ، فإن قياس الأداء الذى يعد الركيزة الأساسية لإدارة التكلفة فى المنظمة من منظور استراتيجى يعتبر هو حجر الزاوية نحو تحقيق إنتاجية أكبر بربحية متنامية من خلال التحسين المستمر وتخفيض تكلفة المنتج مع

الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٧٤ .

(9)-American Productivity & Quality Center (APQC) , " Planning User's Guide", Houston 1997 .

(10) د. توفيق محمد عبد المحسن ، قياس الجودة والقياس المقارن : أساليب حديثة في المياريية والقياس ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٥ .

(11) د. سيد عبد القادر ، تطوير المنتج - التقييم المقارن - الهندسة العكسية ، سلسلة إدارة القدرة التنافسية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، ص ٥٥ .

(12)-DRM Association , Web Site , Product Development . <http://members.aol.com/drmassoc/benchmarking.html>

(13)-McNair, J. C., & Kathleen, H. J., Benchmarking - a Tool for Continuous Improvement , Pvb listed by Driver Weight Publication, 1992, Pp. 119: 121

(14) - Fitz, E. J. , " Benchmarking Best Practice " , Canadian Business Review , Vol . 19 , Winter 1992 , P. 92 .

(15)-Elmuty, D., Kathawala , Y., & Layed, S., "The Benchmarking Process : Assessing its Value and Limitation", Industrial Management, Vol.4, July 1997 , P.15 .

نشرات الأعمال " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد السابع والخمسون ، السنة الأربعين ، ٢٠٠١ ، ص ٣ .

(2) د. عادل الشيراي ، الدليل العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة أيزو ٩٠٠٠ المقارنة المرجعية ، القاهرة : مكتبة رجال الأعمال ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٣

(3) كريسن استون ، ترجمة علا أحمد صلاح ، تقييم الأداء الاستراتيجي . المعرفة والأصول الفكرية ، القاهرة : مركز الخبرات المهنية للإدارة ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٨ .

(4)- Kozkan , G . , et.al . , " Benchmarking for Quality Management & Technology " , Total Quality Management, Vol . 5 , No . 2 , 1998 , Pp. 101 - 125 .

(5) د. بسام محمد الأحمدى ، وآخرون ، الاتجاهات الحديثة في إدارة الإنتاج والعمليات ، كلية التجارة . جامعة عين شمس ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠٥ .

(6) - Kaplan , R . , S . , Atkinson , A . , A . , & Banker , R . , D. Management Accounting , New Jersey : Prentice-hall Inc. 1997, P. 601 .

(7) د. أحمد حمدين على حسين ، المحاسبة الإدارية المتقدمة ، الإسكندرية : دار الجامعة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥٩ .

(8) د. عبد العزيز مخيمر ، وآخرون ، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية : القاهرة : المنظمة العربية لتنمية الإدارة

الحفاظ على مستوى الجودة المطلوب فيه ، ومن ثم دعم الميزة التنافسية للمنظمة ، وهو ما يعد في ملخصه الإطار العام الحاكم لاستخدام أسلوب المقاييس المرجعية .

ومع ذلك يرى الباحث أن توفير قاعدة بيانات سواء أكانت محلية أو دولية للإمداد بالمعلومات اللازمة عن المنظمات الرائدة في السوق المحلية والعالمية يعتبر مطلباً هاماً في هذا السياق ، كما أن نشر الوعي لدى الإدارة العليا للمنظمات الصناعية والخدمية عن أهمية استخدام أسلوب المقاييس المرجعية ومدى الفوائد التي تعود على المنظمة من استخدامه يعتبر خطوة هارقة على طريق التنمية ودعم الميزة التنافسية والبقاء بكفاءة في دنيا الأعمال .

هوامش البحث

(1) د. توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء - مداخل جديدة لعالم جديد : الجودة الشاملة ، الهندسة الإدارية ، القياس المقارن ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٣٩ .

ب : د. هالة الخولي ، " استخدام نموذج القياس المتوازن للأداء في قياس الأداء الاستراتيجي

(26)-Canada Industry: 1 Diagnostic and Benchmarking Tools Web Site, <http://strategis.ic.gc.ca/SSG/bs0022/0e.html>.

(27) - Anderson, A., "Practices and Techniques : Tools and Techniques for Implementing Target Costing "Statement on Management Accounting , Statement No . 4 November 1999 , P.41 .

(28) - Heath , D . , & Maguire , W . , 1 Capacity Management for Continuous Improvement 1, Journal of Cost Management , Vol. 11 , No.1 , 1997 , P. 22 .

(29) (1) د. عبد المنعم فليح عبد الله ، " التكلفة الشاملة لدورة حياة المنتج كمدخل لتخفيض التكاليف وتحسين الجودة في ظل بيئة الأعمال الحديثة " ، مجلة التكاليف ، الجمعية العربية للتكاليف ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٥٦ ، ٧٠ .

b : Blanchard , B . , S . , Design and Manage to life Cycle Cost , Portland : MIA Press , 1978 , P. 15 .

(30) - Kaplan , R. S. , & Norton , P. , D. , "The Balanced Score Card- Measures That Drive Performance" , Harvard Business Review , Jan . 1992 , P. 635 .

١٧٨ .

ب : د. بهاء محمد حسين منصور ، " المدخل المقترح لقياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي والاستراتيجي في منشآت الأعمال الحديثة " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، العدد الأول ، ٢٠٠٢ ص ٢٩١ .

C : Czarnecki , M. , T. , Management by Measuring How to Improve Your Organizations Performance Through Effective Benchmarking New York: American Management Association , 1999 , Pp. 135 : 168 .

(23) د. سمير أبو الفتوح صالح ، المحاسبة الإدارية الاستراتيجية . مدخل مبادئ لدعم القرارات في البيئة التنافسية ، المنصورة : المكتبة العصرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠ ، ٤٣ .

(24) ا : د. محمد الجزار ، د. عبد الرحمن عليان ، الرقابة على التكاليف ، بدون ناشر ، ١٩٩٠ ، ص ٣٣٥ ، ٣٤١ .

b : Doyle , D. , Cost Control : A Strategic Guide , London : Kogan page Limited , 1994 , Pp. 123: 124 .

- Morgan , Malcolm , J. , 1 A Case Study in Target

(25) Costing Accounting for Strategy 1 , Management Accounting , Vol. 71 , No. 5 , May 1993 , Pp. 20 25: 24 .

(16) - Elnathan, D., Line, T., W., & Young, S., M., "Benchmarking and Accounting : A Framework for Research", Journal of Management Accounting Research, Vol , 8 , 1996 . Kaplan , R . , S . , Atkinson , A . , A . , Banker , R. D. , - & Young, S. , M. , Op.Cit , 629 .

(17) - Camp, R., C., Business Process Benchmarking : Finding and Implementing Best Practices Milwaukee, ASQC Quality Press , 1995 .

(18)-Murray,Z.R., "Can Benchmarking Give a Competitive Edge "Management Accounting, August 1997, Pp. 46-50 .

(19) د. توفيق محمد عبد المحسن ، قياس الجودة والقياس المقارن : أساليب حديثة في المعيارية والقياس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧ ، ١٩٩٠ .

(20)- Kaplan, R., S., & Norton, D. , P. , The Balanced Score Card Translating Strategy into Action , Boston Harvard Business School Press , 1996 , Pp.112 : 117 .

(21)- McNair, C. , J. , & Kathleen , H. , J. , Op.Cit. Pp. 47 : 53 .

(22) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :

ا : د. عبد العزيز مخيمر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص

المعاملة الضريبية للسندات والأسهم في ظل القانون

رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته

الأستاذ / حمدي هيبه

مستشار الضرائب - المتضامنون للمحاسبة والمراجعة «آرنست آنديونج»

القسم الأول :-

المعاملة الضريبية لعوائد
السندات في ظل أحكام
قانون الضريبة على الدخل
رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والقوانين
الأخرى ذات العلاقة :

مقدمة :

الأصل أن السندات بجميع
أنواعها بما فيها أذون الخزانة
- وباعتبار أنها قيم منقولة
فقد خضعت عوائدها
للضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة في ظل
قوانين الضرائب المتعاقبة بدأ
من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ بفرض ضريبة على
إيرادات رؤوس الأموال
المنقولة وعلى الأرباح التجارية
والصناعية وعلى كسب العمل

مروراً بقانون الضرائب على
الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
وانتهاء بالقانون رقم ١٨٧
لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض
أحكام قانون الضرائب على
الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
وخصص لها فصل مستقل
في كل من هذه القوانين ، كما
تضمنت ذات القوانين
إعفاءات ضريبية لعوائد
السندات بضوابط محددة ،
فضلاً عن إعفاءات أخرى
لعوائد السندات وردت في
قوانين خاصة هي قوانين
إصدار بعض أنواع السندات ،
وسوف نتعرض لهذه القوانين
الخاصة فيما بعد .
وكانت الضريبة تفرض على
عوائد السندات ومكافآت

التسديد والأنصبه^(١) دون
خصم أى تكاليف ويستحق
أداء الضريبة في ذات
المواعيد المقررة لسداد
الإيرادات التي تسرى عليها
الضريبة وتخضعها الجهة
التي تدفع المائد ويتم
توريدها لمأمورية الضرائب
المختصة .
أما في ظل قانون الضريبة
على الدخل رقم ٩١ لسنة
٢٠٠٥ فقد ألغى استقلال
الضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة ولا توجد
نصوص واضحة تفرض
ضريبة على عوائد السندات
باستثناء ما ورد في المادة ٥٨
من ذات القانون من فرض
ضريبة على عوائد السندات

(١) مكافآت التسديد : هي الفرق بين سعر إصدار السند والقيمة التي تلتزم الجهة المصدرة لهذا السند بتسديدها لصاحبه ، فإذا كان سعر إصدار السند أقل من القيمة الاسمية كانت المكافأة متمثلة في خصم إصدار . أما إذا كانت قيمة السند عند استرداده تزيد عن القيمة الاسمية التي صدر بها فإن المكافأة هنا تعتبر علاوة إصدار .

الأنصبه : هي المكافآت التي يدفعها مصير الممنهات لبعض حاملي السندات في سبب يتم بطريقة القرعة .

التي تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزي وغيره من البنوك ، وما ورد في قانون الموازنة العامة للدولة رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ من إضافة فقرة ثانية للمادة ٥٨ المشار إليها بإخضاع عوائد أذون وسندات الخزانة للضريبة .

وفي المقابل نجد نصين واضحين في القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإعفاء عوائد السندات من الضريبة بضوابط وشروط معينة .

وسوف نتناول المعاملة الضريبية لعوائد السندات حسب نوعها ووفقاً للتصنيف التالي :

أولاً : عوائد السندات بصفة عامة .

ثانياً : عوائد السندات الخاضعة للضريبة المستقطعة من المنبع وتشمل :

١ - عوائد السندات التي تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزي وغيره من البنوك .

٢ - عوائد أذون الخزانة .

٣ - عوائد سندات الخزانة .

ثالثاً : عوائد سندات أخرى مازالت بمنأى عن الضرائب .

رابعاً : عوائد الأوراق المالية وشهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي المصري .

وبجدر بنا في هذا المجال أن نعطي تعريفاً لكل من السندات وأذون الخزانة و صكوك التمويل - خصوصاً وأن قانون الضريبة على الدخل لم يعطِ تعريفاً محدداً لكل نوع من هذه الأوراق المالية - ولأن التعريف سيساعد في إيضاح المعاملة الضريبية لهذه الأوراق المالية .

■ السندات : هي صكوك مديونية قابلة للتداول تصدرها الحكومة أو الهيئات العامة أو الشركات للحصول على الأموال التي تحتاج إليها عن طريق الاكتتاب العام ويمثل السند قرضاً على الشركة وهي تصدر لأجل متوسطة أو طويلة الأجل .

■ أذون الخزانة : هي نوع من السندات تصدرها

الحكومة لأجل قصيرة ٩١ يوماً أو ١٨٢ يوماً أو على الأكثر ٣٦٤ يوماً بقصد الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة احتياجات عاجلة وتأخر في تحصيل الموارد السيادية للدولة .

■ صكوك التمويل : هي نوع من السندات استحدثها قانون تلقى الأموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ تصدرها شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم لمواجهة احتياجاتها التمويلية أو لتمويل نشاط أو عملية بذاتها وتدر عائدات متفiraً وتعطى لحاملها من ذات الإصدار حقوقاً متساوية ويجوز تحويلها إلى أسهم إذا تم الاتفاق على ذلك .

أولاً : عوائد السندات بصفة عامة .

لمعرفة المعاملة الضريبية لعوائد هذه السندات نقول بداية أنه لا توجد نصوص قانونية واضحة في القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تخضع عوائد السندات على اختلاف

١ - أنهما يخاطبان الأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون للضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى والأشخاص الاعتبارية الخاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية .

٢ - إن الإعفاء فى النص الأول هو لعوائد السندات وصكوك التمويل على اختلاف أنواعها بينما الإعفاء فى النص الثانى هو لعوائد السندات (دون صكوك التمويل) .

٣ - إن الإعفاء فى النص الأول اشترط قيد السندات وصكوك التمويل فى سوق الأوراق المالية المصرية ولم يحدد جدولاً معيناً تقيد فيه بينما الإعفاء فى النص الثانى اشترط القيد فى الجداول الرسمية ببورصة الأوراق المالية ودون أن يقصرها على بورصة الأوراق المالية المصرية .

وذلك بالنسبة للخاضعين لهذه الضريبة على أن تعتبر عوائد السندات من الإيرادات العارضة إذا كانت غير متصلة بمباشرة النشاط ومن الإيرادات الأصلية إذا كانت متصلة بالنشاط .

ونورد فيما يلى النصوص التى حددت عوائد السندات المعفاة ومنها نستطيع معرفة العوائد الخاضعة للضريبة :

المادة : (٤/٣١)

يعفى من الضريبة ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون من عوائد السندات وصكوك التمويل على اختلاف أنواعها المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية التى تصدرها الدولة أو شركات الأموال .

المادة : (٧/٥٠)

يعفى من الضريبة عائد السندات المقيدة فى الجداول الرسمية ببورصة الأوراق المالية .

من النصين السابقين إجمالاً نجد :

صورها للضريبة على نحو ما كان الحال عليه فى ظل القوانين الضريبية السابقة وفقاً لما أسلفنا إلا أن القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تضمن فقط نصوصاً تعفى عوائد السندات من الضريبة وردت تحديد فى المادة ٣١ من القانون ضمن الباب الثالث من الكتاب الثانى الخاص بالنشاط التجارى والصناعى ، وفى المادة ٥٠ من ذات القانون ضمن الباب الأول من الكتاب الثالث الخاص بنطاق سريان الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية ولعل عدم ورود نصوص تخضع هذه العوائد للضريبة ربما كان - وعلى غير المألوف - اكتفاء بوجود نصوص الإعفاء بضوابط معينة بحيث إذا لم تتوفر هذه الضوابط خضعت العوائد للضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً وللضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

٤ - إن عوائد السندات المقصودة بالإعفاء هي النص الأول هي عوائد السندات التي تصدرها الدولة أو شركات الأموال كما أن عوائد السندات المقصودة بالإعفاء هي النص الثاني هي عوائد السندات على إطلاقها سواء التي تصدرها الدولة أو شركات الأموال.

٥ - إن عوائد السندات التي تصدرها جهات هي الخارج ويكتب فيها أشخاص طبيعيون مقيمون في مصر أو أشخاص اعتبارية مقيمة لم تتناولها النصوص السابقة .

٦ - إن الإعفاء في النصين جاء قاصراً على العوائد دون مكافآت التسديد والأنصبة ، وإن كان بعض شراح قانون الضريبة على الدخل^(١) يرون أن لفظ العوائد يشمل

مكافآت التسديد والأنصبة أيضاً ، إلا أنني اختلف مع هذا الرأي لأن لفظ العوائد قاصر على ما يدره السند بصفة دورية كمقابل يعود على المكتتب في السند دون باقى الإيرادات التي يدرها السند ، كما أن كلمة العوائد هي بديلة لكلمة الفوائد التي ألغيت في قانون البنوك فضلاً عن أنه في قوانين الضرائب يؤخذ بحرفية النصوص دون زيادة أو نقص .

٧ - إن الاختلاف بين النصين لا يوجد ما يبرره الأمر الذي يجعلنا نطالب بتوحيد النص في المادتين .

هذا وستقسم المعاملة الضريبية لعوائد هذه السندات إلى قسمين :

١ - سندات تصدرها جهات محلية ، الدولة أو شركات الأموال .

٢ - سندات تصدرها جهات بالخارج .

١ - سندات تصدرها الدولة أو شركات الأموال :

١/١ من يحصل على العوائد شخص طبيعى :

١/١/١ يحصل على العوائد شخص طبيعى مقيم له نشاط تجارى أو صناعى :

إذا كانت السندات - مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية فإن عوائد هذه السندات والصكوك يعفى من الضريبة ، ولن يشترط نص الإعفاء قيد في الجداول الرسمية أو الجداول غير الرسمية فإن مجرد القيد يعفى عائد هذه السندات .

وعلى العكس من ذلك إذا كانت السندات غير مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية تخضع عوائدها للضريبة ضمن إيرادات النشاط التجارى والصناعى .

٢/١/١ من يحصل على العوائد

(١) راجع قانون الضريبة على الدخل - الطبعة الثانية - للدكتور / رمضان صديق والضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى بين دخل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية للدكتور / مصطفى عبد القادر .

شخص طبيعى مقيم
ليس له نشاط تجارى
أو صناعى .

سواء كانت السندات مقيدة
فى سوق الأوراق المالية أو
غير مقيدة فيها فلا تخضع
عوائد هذه السندات للضريبة
لعدم وجود نص يخضعها
للضريبة أو يعفيها خصوصاً
وأن النص فى المادة ٣١ من
القانون يعفى من الضريبة
على إيرادات النشاط التجارى
والصناعى وطالما أن الشخص
الطبيعى المقيم الذى يحصل
على عائد من السندات لا
يزاول نشاطاً تجارياً أو
صناعياً فى خضوع لعوائد
السندات الذى يحصل عليه
للضريبة .

٣/١/١ من يحصل على العوائد
شخص طبيعى غير
مقيم :

طبقاً لنص المادة (٥٦) من
القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمادة
(٧١) من اللائحة التنفيذية
لهذا القانون فإن عوائد
السندات التى يحصل عليها
الشخص الطبيعى غير المقيم

من شخص مقيم فى مصر
تخضع للضريبة بسعر قطعى
٢٠٪ دون خصم أية تكاليف
تستقطع من المنبع ، ما لم
توجد اتفاقية منع ازدواج
ضريبي بين مصر ودولة
حامل السندات تقضى بغير
ذلك .

٢/١ من يحصل على
العوائد شخص
اعتبارى :

١/٢/١ من يحصل على العوائد
شخص اعتبارى مقيم
أو شخص اعتبارى غير
مقيم له منشأة دائمة
فى مصر :

هنا اشترط المشرع لإعفاء
السندات أن تكون مقيدة فى
الجداول الرسمية بالبورصة
ولم يكتفِ بمجرد القيد فى
أى جدول من جداول البورصة
، كما أنه لم يقصر القيد على
البورصة المصرية ، حيث جاء
النص عاماً دون تحديد ،
وحيث لم يرد فى قانون
الضريبة على الدخل نص
يعرف كلمة البورصة أو يوضح
أن المقصود بالبورصة هى

البورصة المصرية فإنه تبعاً
لذلك يؤخذ المطلق على
إطلاقه وبالتالي فإن قيد
السندات فى الجداول
الرسمية لأى بورصة أوراق
مالية يحقق شرط إعفاء
عوائد هذه السندات من
الضريبة .

وعلى العكس من ذلك فإن
عدم قيد السندات فى
الجداول الرسمية ببورصة
الأوراق المالية يعنى خضوع
العوائد للضريبة على أرباح
الأشخاص الاعتبارية بحسبان
أن هذه الضريبة تفرض على
الأشخاص الاعتبارية أيأ كان
غرضها وفقاً لنص المادة (٤٧)
من القانون .

٢/٢/١ من يحصل على
عوائد السندات
شخص اعتبارى
غير مقيم :

طالما أن الشخص الاعتبارى
غير مقيم وليس له منشأة
دائمة فى مصر فإنه لا
يخضع للضريبة على
الأشخاص الاعتبارية فى
مصر ولا يسرى فى شأنه

بالطبع الإعفاء المنصوص عليه في المادة (٧/٥٠) من القانون وإنما يسرى بشأنه حكم المادة (٥٦) من القانون والمادة (٧١) من اللائحة التنفيذية بأن تخضع عوائد هذه السندات للضريبة ويسمى ٢٠٪ ضريبة قطعية دون خصم أية تكاليف وتستقطع الضريبة من المنبع على نحو ما سبق إيضاحه بالنسبة للشخص الطبيعي غير المقيم وذلك ما لم توجد اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي بين مصر ودولة الشخص الاعتباري تقضى بغير ذلك .

٢ - سندات تصدرها جهات في الخارج .

١/٢ من يحصل على العوائد شخص طبيعي مقيم أو غير مقيم ؛

لا تخضع للضريبة في مصر عوائد هذه السندات التي يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم أو غير المقيم في مصر ذلك أن الشخص الطبيعي وفقاً لنص المادة (٦) من القانون تفرض عليه

ضريبة سنوية على دخوله المحققة في مصر وحيث إن العائد على السندات التي تصدرها جهات في الخارج ليس دخلاً محققاً في مصر فلا يخضع هذا الدخل أو العائد للضريبة في مصر .

٢/٢ من يحصل على العوائد شخص اعتباري مقيم ؛

حيث تنص المادة (١/٤٧) من القانون على أن تسرى الضريبة على الأشخاص الاعتبارية المقيمة في مصر بالنسبة إلى جميع الأرباح التي تحققها سواء من مصر أو خارجها ، فإنه وفقاً لهذا النص فإن عائد هذه السندات يدخل ضمن إيرادات الشخص الاعتباري ويخضع للضريبة في مصر وتخصم الضريبة الأجنبية التي يقوم بأدائها الشخص الاعتباري من الضريبة المستحقة عليه في مصر أو تطبيق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين مصر والدولة مصدر هذه العوائد إن وجدت وعموماً يجب أن يؤخذ في

الاعتبار أنه يسرى على عوائد صكوك التمويل التي تصدر طبقاً لقانون تلقى الأموال لاستثمارها الصادر بها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون - فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية - ما يسرى على عوائد السندات ، أما عوائد صكوك التمويل التي يحصل عليها الأشخاص الاعتبارية فهي خاضعة للضريبة وفيما يلي شكل توضيحي يبين المعاملة الضريبية لعوائد هذه السندات :

ملحوظة

(موضعا بعد الشكل التوضيحي) يسرى على عوائد صكوك التمويل التي تصدر طبقاً لقانون تلقى الأموال لاستثمارها الصادر بها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون - فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية - ما يسرى على عوائد السندات ، أما عوائد صكوك التمويل التي يحصل عليها الأشخاص الاعتبارية فهي خاضعة للضريبة على إطلاقها .

المعاملة الضريبية لعوائد السندات بصفة عامة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية



ليس له نشاط تجاري أو صناعي
لا تخضع العوائد للضريبة

له نشاط تجاري أو صناعي

<p>السندات غير مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية</p> <p>تخضع العوائد للضريبة ضمن أرباحه عن النشاط التجاري أو الصناعي .</p>	<p>السندات مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية</p> <p>تعفى العوائد من الضريبة (مادة ٤/٣١) .</p>
---	--

ثانياً : عوائد السندات

الخاضعة للضريبة

المستقطعة من المنبع

١- عوائد السندات التي

تصدرها وزارة المالية

لصالح البنك المركزي

وغيره من البنوك .

هي سندات تصدرها وزارة

المالية على مدار السنة (١)

ويكتب فيها البنك المركزي

وغيره من البنوك ويحصلون

على عوائدها . وهذه العوائد

تؤول مرة ثانية إلى وزارة

المالية في شكل أرباح حققتها

البنك المركزي وغيره من بنوك

(١) راجع ما قاله وزير المالية أثناء مناقشة

قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

بمجلس الشعب مضبطة الجلسة التاسعة

والسبعين صباح يوم ٢٠٠٥/٥/٧ .

القطاع العام فى آخر السنة المالية باعتبار أنها مملوكة للدولة ، وأن فرض ضريبة التقييم المنقولة بسعر (٣٢ ٪) على عوائد هذه السندات تجعل هناك دخلاً لوزارة المالية كل ثلاثة شهور - بدلاً من أن يأتى فى نهاية السنة المالية - وبذلك يساعد على إدارة السيولة فى الموازنة .

■ المعاملة الضريبية لعوائد هذه السندات :

حددت المادة (٥٨) من قانون الضريبة على الدخل المعاملة الضريبية لعوائد هذه السندات ونصها كما يلى :

" مع عدم الإخلال بأى إعفاءات ضريبية مقررّة فى قوانين أخرى تخضع للضريبة عوائد السندات التى تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزى أو غيره من البنوك بسعر (٣٢ ٪) وذلك دون خصم أية تكاليف ، ويلتزم دافع هذه العوائد أو من يحصل عليها بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة

خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى الذى تم فيه الخصم " . وفى تقديرنا أن هذا النص يعنى :

١ - أنه إذا كان هناك إعفاء ضريبى معين فى أى قانون آخر كالإعفاء المقرر لبنك الاستثمار القومى الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ والذى يقضى بأنه :

"تعى عمليات البنك وأرباحه من جميع أنواع الضرائب والرسوم فإن عوائد السندات المذكورة إذا اكتتب فيها هذا البنك تدخل ضمن إيراداته ولا تخضع للخصم من المنبع وبالتالي لا تخضع للضريبة .

٢ - أن مصدر السندات هى وزارة المالية والمكتب فيها هو البنك المركزى والبنوك الأخرى ولفظ البنوك الأخرى جاء مطلقاً بحيث يشمل بنوك القطاع العام والبنوك المصرية الأخرى

والبنوك الأجنبية إلا أن شرح السيد وزير المالية لهذا النوع من السندات أمام مجلس الشعب أوضح أن الاكتتاب فى هذه السندات قاصر على البنك المركزى وبنوك القطاع العام .

٣ - أن سعر الضريبة على عوائد هذه السندات (٣٢ ٪) وهو ذات سعر الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التى كانت مطبقة فى قانون الضرائب الملقى ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وهذا السعر يختلف عن سعر الضريبة على أرباح البنوك التى هى بالنسبة للبنك المركزى (٤٠ ٪) وبالنسبة لباقى البنوك (٢٠ ٪) .

٤ - إن الالتزام بحجز مقدار الضريبة وتوريدها يقع على عاتق دافع العوائد أو من يحصل عليها ، ولما كان دافع العوائد للبنوك المكتبة فى السندات هو

البنك المركزي باعتباره بنك الدولة ، كما أن البنك المركزي يحصل على عوائد السندات التي يكتب فيها فهو بذلك يكون دافعاً للعوائد وحاصلاً عليها في ذات الوقت وهو ما يفسر عبارة "أن الالتزام بحجز مقدار الضريبة وتوريده يقع على عاتق دافع العوائد أو من يحصل عليها .

٥ - إن توريد الضريبة إلى المأمورية المختصة إنما يقصد بها المأمورية التي يتبعها البنك المركزي أو أي بنك آخر يكتب في السندات (١).

٦ - إن وعاء الضريبة على عوائد السندات هي قيمة العوائد الإجمالية دون خصم أية تكاليف .

٧ - يترتب على تطبيق نص المادة (٥٨) أنه سيكون هناك ازدواج في خضوع عوائد هذه السندات للضريبة ، مرة عند حجز

الضريبة وتوريدها طبقاً لنص المادة المذكورة ومرة أخرى عند دخول هذه العوائد ضمن وعاء الضريبة على أرباح البنك فتكون الضريبة على عوائد السندات بالنسبة للبنك المركزي (٧٢٪)، (٣٢٪ ضريبة محجوزة من المتبقي + ٤٠٪ ضريبة على أرباح البنك) .

وتكون الضريبة على عوائد هذه السندات بالنسبة للبنوك الأخرى (٥٢٪)، (٣٢٪ ضريبة محجوزة من المتبقي + ٢٠٪ ضريبة على أرباح البنك) .

ولا يوجد في القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نص يعالج هذا الازدواج (٢).

كما لا يجوز خصم الضريبة على عائد هذه السندات من وعاء الضريبة على أرباح البنك لعدم وجود نص يسمح بذلك ولأنه لا يعد من التكاليف الواجبة الخصم

الضريبة على الدخل المستحقة طبقاً لهذا القانون (٣) (والضريبة على عوائد السندات هي ضريبة على الدخل مستحقة طبقاً لهذا القانون) .

٨ - لو أن البنك حقق خسارة في نهاية العام المالي فإنه يثور التساؤل الآتي :

هل يحق للبنك أن يسترد الضريبة التي سدها على السندات ؟ أن أن الضريبة التي احتجزت وسمدت على هذه السندات هي ضريبة مقطوعة لا يجوز استردادها تحت أي ظرف ؟

نحن نرى أنه نظراً لأن المادة المذكورة لم تشر إلى شيء من ذلك ، فإنه يتعين الرجوع إلى القاعدة العامة التي

(١) راجع المادة (٨٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

(٢) مثل هذه الأرباح كانت تعالجه المادتان (٢٩) ، (١١٨) من القانون المسمى ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتبديلاته .

(٣) راجع المادة (٢٤) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

وضعتها المادة (٤٧) من قانون الضريبة على الدخل والتي تقضى "بفرض ضريبة على صافي الأرباح الكلية للأشخاص الاعتبارية وبالطبع يدخل فيها عوائد السندات فإذا كانت النتيجة خسارة فلا تستحق ضريبة ويحق للبنك استرداد ما خصم منه من ضرائب على عوائد هذه السندات .

اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل تتدخل بمعالجة قصور النص القانوني .

راعت اللائحة التنفيذية ما لم يراعه المشرع في المادة (٥٨) من حدوث ازدواج في إخضاع عوائد السندات المذكورة للضريبة فحاولت تلافي ذلك بالنص في المادة (٨٢) منها على خصم الضريبة المسددة على عوائد هذه السندات من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية المستحقة على البنوك المكتتبه في السندات وبما لا يجاوز هذه الضريبة

بالرغم من أن في ذلك مخالفة دستورية حيث لا يجوز لللائحة التنفيذية أن تضيف نصوصاً لم ترد في القانون أو تُلغى نصوصاً وردت فيه .. إلا أنها عالجت قصور في القانون تستفيد منه البنوك المذكورة .

فلو أن أحد البنوك حقق في سنة ما صافي ربح قدره عشرة ملايين جنيه ولديه سندات من المنصوص عليها في المادة (٥٨) من القانون حققت عائداً في ذات السنة قيمته مليون جنيه فإنه يمكن تطبيق ما نصت عليه المادة (٨١) من اللائحة على الوجه الآتي :

الضريبة على صافي ربح البنك :
 $200,000,000 \times 20\% =$

٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

يخصم الضريبة على صائد السندات $1,000,000,000 \times 33\% =$

٣٣٠,٠٠٠ جنيه

صافي الضريبة الواجبة السداد

١,٦٦٠,٠٠٠ جنيه

أما إذا كان صافي ربح البنك مليون جنيه فإن المعالجة الضريبية ستكون كالآتي :

الضريبة على صافي ربح البنك :
 $200,000,000 \times 20\% =$

٢٠٠,٠٠٠ جنيه

يخصم الضريبة على صائد السندات في حدود الضريبة على أرباح البنك ٢٠٠,٠٠٠ جنيه صافي الضريبة الواجبة السداد لا شيء وذلك يكون قد ضاع على البنك ضريبة مقدارها ١٢٠,٠٠٠ جنيه سددت بدون وجه حق .

إن اشتراط المادة (٨١) من اللائحة خصم الضريبة المسددة على عوائد السندات من الضريبة على أرباح البنك قد يستفاد منه عدم خصم الضريبة المسددة على العوائد في حالة تحقيق البنك خسارة لأنه لن تكون هناك ضريبة تخصم منها الضريبة المسددة على عوائد السندات .

لذلك يتمين المبادرة بتعديل نص المادة (٥٨) من القانون بما يمنع الازدواج الضريبي ويراعى استرداد الضريبة المخصومة عند المنبع في حالة تحقيق البنك خسارة واسترداد الضريبة المخصومة عند المنبع الزائدة عن الضريبة على أرباح البنك .

٢ - عوائد أذون الخزانة .

تلجأ الدولة إلى إصدار أذون خزانة عادة تستهلك على مدة تقل عن سنة لتمويل

الفرق بين التدفقات النقدية للموارد والمصروفات الناتج عن التنفيذ الفعلى لتقديرات الموازنة العامة للدولة ويتم الاكتتاب فى أذن الخزانة التى ي طرحها البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة فى حدود القدر المطلوب عن طريق البنوك والشركات وهيئات التأمين والقطاع الخاص وتمول هذه الاكتتابات من مداخلات حقيقية حتى لا يتم التمويل بإصدار نقدى جديد بما له من آثار تضخمية .

وكان عائد الأذن يخضع لضريبة القيم المنقولة - فى ظل قوانين الضرائب السابقة على القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - بواقع ٢٢٪ علاوة على ما كانت تخضع له الأذن من ضريبة الدمغة وقد صدرت قوانين عديدة بالإذن لوزير الخزانة فى إصدار أذن على الخزانة وكان بعض هذه القوانين ينص على إعفاء هذه الأذن وكذلك عوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير

مباشرة حالية أو مستقبلية مثال ذلك القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧١ وبعض هذه القوانين لا ينص على إعفاء الأذن وعوائدها إلى أن صدر قانون خاص بإعفاء أذن الخزانة من الضرائب هو القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩١ ، حيث أعفى أذن الخزانة الصادرة اعتباراً من أول يناير ١٩٩١ وعوائدها وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها من كافة أنواع الضرائب والرسوم فيما عدا ضريبة الأيلولة^(١) وكان الهدف من الإعفاء كما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن عائد الأذن يخضع لضريبة القيم المنقولة بواقع ٢٢٪ علاوة على ما تخضع له الأذن من ضريبة الدمغة مما يؤدى إلى أن صافى العائد الذى يحصل عليه المكتتب يقل كثيراً عن العائد الذى يحصل عليه من الأوعية الادخارية الأخرى كشهادات الاستثمار وشهادات

الادخار التى تصدرها البنوك التجارية ، لذلك وتشجيعاً على الإقبال على شراء هذه الأذن رؤى إعفاء الأذن الصادرة اعتباراً من ١٩٩١/١/١ .

وظلت عوائد الأذن معفاة من الضريبة إلى أن صدر القانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ فى ٢٠٠٨/٥/٥ ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وهو القانون الخاص بفتح اعتمادين إضافيين بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ونصت المادة التاسعة منه على أن :

"يلغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩١ بإعفاء أذن الخزانة من الضرائب" ويلاحظ على هذا النص ما يلى :-

١ - إن الهدف من إعفاء عائد أذن الخزانة عند صدور قانون الإعفاء مازال قائماً حتى الآن وهو أن هناك أوعية ادخارية كثيرة معفاة من الضريبة

(١) ألغيت ضريبة الأيلولة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٦

والعائد على الاكتتاب في
أذون الخزانة كان مازال
أقل من العائد على
الأوعية الأخرى المعفاة .

٢ - إنه بمجرد صدور القانون
١١٤ لسنة ٢٠٠٨ والذي
يلغى إعفاء عائد أذون
الخزانة ارتفع عائد
الأذون التي صدرت بعده
إلى ٩,٢ ٪^(١) بينما كان
العائد على الإصدار
السابق على صدور هذا
القانون ٧,٤ ٪ أي زيادة
١,٨ ٪ وهي تعادل تقريباً
٢٠ ٪ وهي مقدار الضريبة
أي أن المكتتبين في الأذون
حملوا الخزانة العامة
بقيمة الضريبة على
عوائد الأذون ، فما
الهدف إذن من إلغاء
الإعفاء إذا كانت الخزانة
العامة ستدفع الضريبة
مع العائد ثم تعيد
تحصيلها ^(٢) .

٣ - إن الإعفاء من الضريبة
وفقاً للقانون ١٧ لسنة
١٩٩١ كان من الضريبة
على إيرادات رؤوس

الأموال المنقولة وسعرها
٣٢ ٪ والتي لم تعد
موجودة في القانون ٩١
لسنة ٢٠٠٥ ، فكأن
الإعفاء ، كان من ضريبة
قائمة وقت صدور الإعفاء
ولم يعد لها وجود وقت
إلغاء الإعفاء .

٤ - لم يحدد قانون إلغاء
الإعفاء نوع الضريبة التي
تخضع لها عوائد الأذون
كما لم يحدد سعرها أو
كيفية أدائها .

قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ يخضع أذون الخزانة للضريبة بنص واضح :

بعد شهر ونصف على
صدور القانون ١١٤ لسنة
٢٠٠٨ وما تضمنه من إلغاء
إعفاء أذون الخزانة صدر
قانون الموازنة العامة للدولة
لسنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في
١٩/٦/٢٠٠٨ على أن يسرى
من ١/٧/٢٠٠٨ متضمناً في
المادة التاسعة منه - نصاً
ضريبياً خاصاً يخضع أذون
الخزانة للضريبة وهو :

"تضاف فقرة ثانية للمادة
(٥٨) من قانون الضريبة على
الدخل الصادر بالقانون رقم
٩١ لسنة ٢٠٠٥ نصها الآتي :
"تخضع عوائد أذون
وسندات الخزانة للضريبة
بسعر ٢٠ ٪ وذلك دون خصم
أي تكاليف ، ويلتزم دافع هذه
العوائد بحجز مقدار الضريبة
المستحقة وتوريدها إلى
مأمورية الضرائب المختصة
خلال خمسة عشر يوماً
الأولى من الشهر التالي
للشهر الذي تم فيه الخصم
ويجب خصم الضريبة
المسددة من الضريبة
المستحقة على أرباح
الأشخاص الحاصلين على
هذه العوائد" .

وهذا النص يؤكد على :-

١ - خضوع عوائد أذون
الخزانة وسندات الخزانة
للضريبة بسعر ٢٠ ٪ دون
خصم أي تكاليف اعتباراً
من ١/٧/٢٠٠٨ تاريخ
سريان القانون وهو ما

(١) راجع ملحق البورصة الذي يمسر مع
الأمرم الاقتصادي مايو ٢٠٠٨ .

(٢) بلغ المائد على إصدارات أذون الخزانة يوم
١٤/١٠/٢٠٠٨ ١٣,٩١ ٪ ، ١٤,٥٢ ٪ ،
١٤,٦٨ ٪ وهذا الارتفاع في المائد نتيجة فرض
الضريبة وكذلك رفع الفائدة على الأوعية
الإدارية الأخرى .

يعنى عدم سريان هذه الضريبة على الإصدارات السابقة على هذا التاريخ ، وكان خطاب وزير المالية إلى محافظ البنك المركزي بشأن إجراءات تحصيل الضريبة يشير إلى قانون ربط الموازنة (الذى فرض هذه الضريبة من ٢٠٠٨/٧/١ على الإصدارات فى هذا التاريخ وما بعده) ومع ذلك نجد نفس الخطاب يلزم البنوك عن نفسها وعن عملائها بتحويل الضريبة المستحقة على إذن الخزنة الصادر يوم ٢٠٠٨/٥/١٨ استحقاق ٢٠٠٨/٨/١٩ بقيمة إسمية ألف مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ الذى يخضع عوائد الأذون للضريبة .

٢ - نوع الضريبة التى تخضع لها العوائد - بصرف النظر عن المستفيد منها - هى الضريبة المستقطعة

من المنيع المنصوص عليها فى الكتاب الرابع من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٥٨) هى إحدى مواد هذا الكتاب .

٣ - هناك التزام على دافع العوائد بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى للشهر الذى تم فيه الخصم .

٤ - إن الضريبة المسددة تخصم من الضريبة المستحقة على أرباح الأشخاص الحاصلين على هذه العوائد ... وهذا النص الهدف منه منع الازدواج الضريبي ... ولعل المشرع بذلك يحاول تدارك ما فاتته بالنسبة لعوائد السندات التى تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزى وغيره من البنوك والمنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة

(٥٨) ذاتها والذى حاولت اللائحة التنفيذية علاجه على النحو السابق ذكره .
٥ - إن النص على أن الضريبة المسددة تخصم من الضريبة المستحقة على أرباح الأشخاص على هذه العوائد جاء عاماً دون تقييده بما ورد فى اللائحة بالنسبة للسندات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٥٨) بعبارة "بما لا يجاوز هذه الضريبة " . فكان خصم الضريبة المستقطعة من المنيع بالنسبة لأذون وسندات الخزنة من الضريبة المستحقة على أرباح الأشخاص الحاصلين على هذه العوائد واجب حتى ولو تجاوزت الضريبة المستقطعة الضريبة المستحقة على الأرباح .
وبذلك تكون المعالجة الضريبية للضريبة المستقطعة قد اختلفت

بالنسبة للسندات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٥٨) عن السندات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من ذات المادة فيما يتعلق بخصم الضريبة المستقطعة من المنبع من الضريبة المستحقة على الأرباح وهو ما يجعلنا ندعو إلى توحيد المعاملة في هذا الشأن بنص قانوني واضح .

الإقرار الضريبي يخالف القانون واللائحة :

لقد جرى تعديل إقرار الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية لسنة ٢٠٠٧ وكذلك إقرار الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية لشركات التأمين لذات السنة وذلك بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٤٧ لسنة ٢٠٠٨ والمؤرخ في ٢٢/١٠/٢٠٠٨ وكان التعديل المرتبط بموضوع هذه الدراسة وفي

صفحة ملخص المستحقات الضريبة على الوجه الآتي :-
٣١٨ الضريبة المستحقة يخصم منها في حدود الضريبة المستحقة .
٣١٩
٣٢٠ الضريبة المخصومة وفقاً لحكم المادة (٥٨) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
وبذات المعنى كان الإرشاد رقم (٣) في الصفحة الأولى بالإقرار .
والنص بهذه الكيفية يعنى :

أ - عدم إشارة الإقرار إلى المادة (٨١) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور التي أوردت عبارة "مع خصم الضريبة المسددة على عوائد هذه السندات من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية وبما لا يجاوز هذه الضريبة "يعنى أن الإقرار تجاهل هذا النص اللائحي .

ب - يتطلب الإقرار خصم الضريبة المستقطعة من المنبع وفقاً لحكم المادة (٥٨) من القانون (أى

سواء الضريبة على عوائد السندات التي تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزي أو غيره من البنوك أو الضريبة على عوائد أذون الخزانة وسندات الخزانة) يتطلب الإقرار خصم هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على البنك أو الشركة وفي حدود الضريبة المستحقة وهو ما يخالف العبارة الأخيرة من الفقرة الثانية من المادة (٥٨) والتي تقضى بخصم الضريبة المسددة من المنبع من الضريبة المستحقة على أرباح البنك أو الشركة على إطلاقها دون تقييدها بالضريبة المستحقة على أى من هذه الجهات ، حيث إن هذه العبارة على إطلاقها تعنى أن يكون للبنك أو الشركة رصيد ضرائب دائن لدى مصلحة الضرائب حال كون الضريبة المستحقة

أقل من ضريبة الخصم من المنبع أو حال كون الشركة أو البنك لا يستحق عليه ضريبة لتحقيق خسارة .

هل تخضع عوائد أذون وسندات الخزنة التي تحصل على صناديق الاستثمار للضريبة المستقطعة من المنبع بالرغم من أن هذه الصناديق معفاة من الضريبة . وتنص المادة (٧/٥٠) من قانون الضريبة على الدخل على أن : "يعفى من الضريبة أرباح وتوزيعات صناديق الاستثمار المنشأة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢" فهذا النص إذن يعفى أرباح وتوزيعات صناديق الاستثمار وأضافت اللائحة التنفيذية للقانون نصاً شارحاً للإعفاء ورد في المادة (٥٥) مفاده أن تشمل أرباح وتوزيعات صناديق الاستثمار في تطبيق حكم المادة (٧/٥٠) من القانون الأرباح الناتجة عن القيمة الاستردادية

للوثائق .

ويصدر القانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ ومن بعده ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ والسابق الإشارة إليهما وتناول القانونان إلغاء إعفاء عوائد أذون الخزنة وإخضاع هذه العوائد وعوائد سندات الخزنة للضريبة ، فقد ثار تساؤل هام ألا وهو كيف ينص القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على إعفاء أرباح وتوزيعات صناديق الاستثمار ثم يأتي القانونان المذكوران فيخضمان عوائد أذون وسندات الخزنة للضريبة ؟ والرد على ذلك يتمثل في أن الإعفاء الوارد في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ هو إعفاء لأرباح الصناديق وتوزيعاتها وأن القانونين ١١٤ ، ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ لم يتعارضا مع هذا الإعفاء باعتبار أن عمليات شراء أذون وسندات الخزنة هي من عمليات ممارسة الصناديق لنشاطها ولا يوجد نص ضريبي يعفى هذه العمليات مثلما هو الحال بالنسبة لبنك الاستثمار

القومي الصادر به القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ والذي تنص المادة (١٨) منه على أن "تعفى عمليات البنك وأرباحه من جميع أنواع الضرائب والرسوم".

فلو أن إعفاء صناديق الاستثمار تضمن نصاً يعفى عمليات هذه الصناديق لأعفيت عوائد أذون وسندات الخزنة الخاصة بها .

جدير بالذكر أن ما يسرى على صناديق الاستثمار في هذا الشأن يسرى على المنشآت والشركات الأخرى خلال فترة الإعفاء الضريبي طالما أن الإعفاء لا يشمل عمليات هذه المنشآت والشركات .

كيفية تحصيل الضريبة على أذون الخزنة :

أرسل الدكتور وزير المالية خطاباً إلى الدكتور محافظ البنك المركزي المصرى بشأن قانون ربط الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وإخضاع

أن :

تغطي عوائد السندات من كافة الضرائب والرسوم المفروضة حالياً أو التي تفرض مستقبلاً .

ولعل في النص على الإعفاء من الضرائب الحالية والتي تفرض مستقبلاً إنما الهدف منه إعطاء ضمانات قوية للمستثمر بعدم إخضاع العائد للضريبة وتشجيعه على الاكتتاب في هذه السندات .

إلا أن ذلك لم يحول دون إخضاع عوائد هذه السندات فيما بعد ، فمع صدور قانون الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ فقد أخضعت المادة التاسعة منه على نحو ما أسلفنا أذن وسندات الخزنة للضريبة بسعر ٢٠٪ دون خصم أى تكاليف وتعامل ضريبياً معاملة أذن الخزنة .

وحيث يسرى القانون المذكور اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١ فإن إصدارات سندات الخزنة قبل هذا التاريخ تكون معفاة من الضريبة أما

أذن الخزنة لضريبة قدرها ٢٠٪ على العائد حدد فيه كيفية تحصيل الضريبة المذكورة عن طريق البنوك وكيفية تحديد العائد الخاضع للضريبة سواء كان ذلك بالنسبة للبنوك عن نفسها أو عن عملائها المقيمين وغير المقيمين ، محدداً أيضاً ضوابط منع ازدواج الضريبة بالنسبة لغير المقيمين ^(١) وفقاً لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي .

٣- عوائد سندات الخزنة.

سندات الخزنة هي سندات اسمية بالجنه المصري بضمنان الخزنة العامة تسمى (سندات الخزنة المصرية تطرح للاكتتاب العام على أن يتخذ البنك المركزى المصرى إجراءات إصدار تلك السندات وصدر بهذه السندات القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٥ وتقيد بالجداول الرسمية ببورصة الأوراق المالية المصرية وتقتص المادة الثالثة من هذا القانون على

إصدارات هذه السندات في هذا التاريخ ^(٢) أو بعده تخضع لضريبة الخصم من المنبع .

التناقض الواضح بين نصوص القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في شأن إعفاء أو خضوع عوائد أذن وسندات الخزنة .

سبق أن تعرضنا لنص المادة (٤/٣١) والمادة (٧/٥٠) في شأن إعفاء عوائد السندات من الضريبة وتبين من نص المادة (٤/٣١) أن ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون من عوائد السندات وصكوك التمويل على اختلاف أنواعها المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية التي تصدرها الدولة تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى .

ولنا هنا أن نتساءل أليست أذن وسندات الخزنة

(١) راجع التصين العربى والإنجليزى من خطاب وزير المالية لمحافظة البنك المركزى في هذا الشأن أكتوبر ٢٠٠٨ .

(٢) جدير بالذكر انه لم يصدر أى دفعة جديدة من هذه السندات اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١ حتى تاريخ إصدار هذه الورقة البحثية .

من السندات التى تصدرها الدولة ومقيدة في سوق الأوراق المالية وفى الجداول الرسمية تحديداً باعتبار أنها أى الأذونات والسندات تصدر فى اكتتاب عام وبمفهوم أن أذن الخزنة هى سندات قصيرة الأجل .

كما تبين نص المادة (٧/٥٠) أن عائد السندات المقيدة فى الجداول الرسمية ببورصة الأوراق المالية تغفى من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية .

ونفس التساؤل نطرحه هنا أليست أذن وسندات الخزنة مقيدة فى بورصة الأوراق المالية وأن أذن وسندات الخزنة تندرج تحت مفهوم السندات الذى جاء فى النص عاماً دون تخصص .

هإذا ما جاء القانون ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ ليضيف فقرة ثانية للمادة (٥٨) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإخضاع أذن وسندات الخزنة للضريبة ، فإننا بذلك نكون أمام نصوص متعارضة فى قانون واحد ... كيف ذلك ؟؟؟ .

ثالثاً : عوائد سندات أخرى مازالت بمنأى عن الضرائب .

هى سندات تصدرها الدولة وكل نوع منها صادر بقانون خاص يؤذن فيه لوزير المالية أو أى بنك تملكه الدولة بإصدار هذه السندات وتخص قوانينها على الإعفاء المطلق للسندات وعوائدها من كافة الضرائب والرسوم ودون قيود أو شروط نذكر منها :

١ - قانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠١ بالإذن لوزير المالية بإصدار سندات دولارية سيادية لمصر فى أسواق المال المصرية والعالمية تسمى (السندات الدولارية السيادية المصرية) وتغفى عوائد هذه السندات من كافة الضرائب والرسوم طوال مدتها التى تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة .

٢ - قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ فى شأن إصدار بنك الاستثمار القومى سندات

تتمية وطنية بالدولار الأمريكى ، وهى سندات لحاملها بضمان الخزنة العامة تسمى سندات التتمية الوطنية ، وتغفى هذه السندات وعوائدها وقيمة استهلاكها وعمليات الاكتتاب فيها من جميع أنواع الضرائب والرسوم المفروضة حالياً والتى تفرض مستقبلاً .

رابعاً : عوائد الأوراق المالية وشهادات الإيداع التى يصدرها البنك المركزى المصرى .

الأوراق التى يصدرها البنك المركزى - فى ضوء ما أتاحه القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد والهدف منها تنويع أدوات السياسة النقدية بحيث تكون هذه الأوراق المالية متناسبة مع طبيعة أمواله ونشاطه والدخول فى عمليات السوق المفتوح فيه لا تعد سندات بالمعنى المتعارف عليه

للسندات إلا أنها أوراق مالية ومن بين إصدارات البنك المركزي في صكوك تسمى (صكوك البنك المركزي المصري) صدرت بموافقة مجلس إدارة البنك في ٢٠٠٥/٨/٢ والسماح الأساسية لهذه الصكوك :

- ١ - تصدر الصكوك بأسلوب الخصم.
- ٢ - تصدر لأجل مختلف حدها الأقصى سنتان .
- ٣ - تصدر بفئات مليون جنيه ومضاعفاتها.
- ٤ - يحتاج التعامل عليها في عمليات السوق المفتوح لجميع وحدات الجهاز المصرفي .
- ٥ - تصدر وتتداول من خلال القيد الدفترى الالكتروني Book Entry System
- ٦ - تكون قابلة للتداول في السوق القانوني .

٧ - تكون قابلة للخصم أو الإقراض بضمانها من البنك المركزي لئلا واحدة هذا ويفرد بند مستقل ضمن بند أوراق مالية

واستثمارات بالمركز المالي يسمى "صكوك البنك المركزي المصري" كما تدرج ببند مستقل بجداول الأوراق المالية والاستثمارات ضمن البيانات المرفقة بالمركز المالي مثل هذه الورقة وغيرها من الأوراق المالية التي يصدرها البنك المركزي يعفى عائدها من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بنص المادة (٥/٣١) من قانون الضريبة على الدخل ومن الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية بنص المادة (٩/٥٠) من ذات القانون.

القسم الثاني :-

المعاملة الضريبية لنتائج التعامل في الأسهم^(١) وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية :

تختلف المعاملة الضريبية لنتائج التعامل في الأسهم (الأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الأسهم) حسبما إذا كانت الأسهم - موضوع

التعامل - في شركات محلية أو أسهم في شركات بالخارج وحسبما إذا كان البائع لأسهم الشركات المحلية شخص طبيعي أو شخص اعتباري مقيم أو غير مقيم وله منشأة دائمة بمصر ، وحسبما إذا كان البائع له نشاط تجاري أو صناعي من عدمه وحسبما إذا كانت الأسهم مقيدة في سوق الأوراق المالية^(٢) من عدمه .

وبالنسبة للأسهم في شركات بالخارج تختلف المعاملة حسبما إذا كانت الأسهم متداولة في مصر أو في الخارج وحسبما إذا كان البائع شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً مقيماً وهو ما يتطلب منا تحديد المعاملة الضريبية في كل حالة على حدة .

أولاً : المعاملة الضريبية لنتائج التعامل في أسهم الشركات المحلية :

(١) ما يسرى على الأسهم يسرى على بالي الأوراق المالية .
(٢) سوق الأوراق المالية المصرية تشمل بورصتي الأوراق المالية في كل من القاهرة والاسكندرية .

١ - البائع شخص طبيعى مقيم
وهذا الشخص إما أن يكون له
نشاط تجارى أو صناعى أو
ليس له نشاط تجارى أو
صناعى .

أ - إذا كان البائع شخصاً
طبيعياً مقيماً وله نشاط
تجارى أو صناعى يمارسه
من خلال محل خاص
وأنه يعد تاجراً وفقاً
لأحكام قانون التجارة
فإنه بحسب الأصل
تخضع أرباح بيع الأسهم
للضريبة على إيرادات
النشاط التجارى
والصناعى طبقاً لنص
المادة (١٧) من القانون
حيث تتحدد أرباح
النشاط التجارى
والصناعى على أساس
الإيراد الناتج عن جميع
العمليات التجارية
والصناعية ويدخل فيها
بالطبع أرباح بيع الأسهم
إلا أن المشرع فرق بين
حالتين :

الحالة الأولى : حالة ما إذا
كانت الأسهم المباعة

مقيدة فى سوق الأوراق
المالية المصرية : فإنه
وفقاً لنص المادة (٣/٢١)
من القانون يعفى من
الضريبة ناتج التعامل فى
هذه الأسهم إذا كان هذا
الناتج ربحاً ، أما إذا نتج
عن التعامل خسارة فإن
هذه الخسارة لا يجوز
خصمها أو ترحيلها
لسنوات تالية ، و بمعنى
آخر تكون المعالجة
الضريبية بأن يخصم من
صافى الربح المحاسبى
أرباح بيع الأوراق المالية
باعتبارها معفاة من
الضريبة ويضاف إلى
صافى الربح المحاسبى
خسائر بيع هذه الأسهم .
ونرى أن النص على عدم
جواز خصم خسائر بيع
هذه الأسهم أو ترحيلها
لسنوات تالية قد جاء
متوازناً ومحققاً للعدالة
بين الممولين والخزانة
العامة فكما أن أرباح
البيع لا يستحق عليها
ضريبة كذلك فإن خسائر

البيع يجب ألا تكون عبئاً
على المنشأة بما يؤدى إلى
تخفيض الضرائب
المستحقة عليها بسبب
هذه الخسائر .

الحالة الثانية : حالة ما إذا
كانت الأسهم المباعة غير
مقيدة فى سوق الأوراق
المالية المصرية : فإنه لما
كانت المادة (٣/٢١) من
القانون السابق الإشارة
إليها قد أعفت ناتج
التعامل فى الأسهم
بشرط أن تكون مقيدة فى
سوق الأوراق المالية
المصرية فإنه بمفهوم
المخالفة إذا كانت الأسهم
المباعة غير مقيدة فى
سوق الأوراق المالية
المصرية فإن أرباح بيعها
تخضع للضريبة وتخصم
خسائر بيعها من وعاء
الضريبة وترحل لسنوات
تالية .

ب - إذا كان البائع شخصاً
طبيعياً مقيماً وليس له
نشاط تجارى أو صناعى
فإن الأرباح التى يحققها -

سواء كانت مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية أو غير مقيدة فيها لا تخضع للضريبة . ما لم يكن التعامل فى الأسهم على وجه الاحتراف ويقصد بالاحتراف ^(١) مزاوله عمل ما بصفة معتادة أو بصفة مستمرة ومنظمة واتخاذها وسيلة للرزق بحيث يصبح هذا العمل مهنة أو حرفة للمقائم به ولا يشترط لذلك أن يكون الممول تاجراً طبقاً لأحكام القانون التجارى ولا يجعل من التجارة مهنته الرئيسية ، كما لا يشترط أن يكون له محل خاص يباشر فيه أعماله ولا تكون أعماله متصلة .

٢- البائع شخص طبيعى غير مقيم ^(٢) ، إذا لم تتوفر فى الشخص الطبيعى أى من الحالات الثلاث المذكورة بالمادة (٢) من القانون فإنه يعتبر شخصاً غير مقيم

وبالتالى فإن الأرباح التى يحققها فى مصر من بيع الأسهم لا تخضع للضريبة ما لم يكن تعامله فى الأسهم على وجه الاحتراف .

وحيث يشمل الدخل المحقق من مصدر فى مصر - الدخل من أى نشاط يتم القيام به فى مصر ^(٣) وأنه تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة فى مصر من المرتبات وما فى حكمها والنشاط التجارى أو الصناعى والنشاط المهنى أو غير

التجارى والثروة العقارية ^(٤) وعليه فإن الشخص الطبيعى غير المقيم إذا احترف التعامل فى الأسهم على النحو السابق إيضاحه خضعت أرباح بيعها للضريبة .

٣- البائع شخص اعتبارى مقيم : مثل شركة أموال

أو مثل شركة أشخاص أو شركة واقع ... إلخ الأصل أن أرباح بيع الأسهم التى يحققها الشخص الاعتبارى المقيم تخضع للضريبة وفقاً لنص المادة (٤٧) من القانون حيث تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية للأشخاص الاعتبارية أى كان غرضها ويدخل فيها بالطبع أرباح بيع الأسهم ومع ذلك فإنه يجب التفرقة بين حالتين :

الحالة الأولى : ما إذا كانت الأسهم التى يبيعها الشخص الاعتبارى مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية : فإنه وفقاً لنص

(١) راجع دكتور/ رمضان صديق قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الطبعة الثانية ٢٠٠٦ صفحة ٣٢٥ .

(٢) عرفت المادة (٢) من القانون الشخص الطبيعى المقيم فى تطبيق أحكامه فاعتبرت الشخص الطبيعى مقيماً فى مصر فى أى من الأحوال الآتية :

١ - إذا كان له موطن دائم فى مصر .
٢ - أن يكون مقيماً فى مصر مدة تزيد على ١٨٣ يوماً متصلة أو منقطعة خلال إثنى عشر شهراً .

٣ - المصرى الذى يؤدي مهام وظيفته فى الخارج ويحصل على دخل من خزانة مصرية .

(٣) راجع المادة (٣) من القانون .

(٤) راجع المادة (١) من القانون .

المادة (٨/٥٠) من القانون يعفى من الضريبة ناتج التعامل فى هذه الأسهم إذا كان هذا الناتج ربحاً أمماً إذا نتج عن هذا التعامل خسارة فإن هذه الخسارة لا يجوز خصمها أو ترحيلها لسنوات تالية . أى أنه يخصم من صافى الربح المحاسبى أرباح بيع الأسهم ويضاف إلى صافى الربح المحاسبى خسائر بيع هذه الأسهم .

الحالة الثانية : حالة ما إذا كانت الأسهم التى يبيعها الشخص الاعتبارى غير مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية : حيث إن المادة (٨/٥٠) السابق الإشارة إليها قد أعفت ناتج التعامل فى الأسهم بشرط أن تكون هذه الأسهم مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية ، فإنه يفهم المخالفة إذا كانت الأسهم المباعة غير مقيدة فى سوق الأوراق

المالية المصرية فإن أرباح يبيعها تخضع للضريبة وخسائر البيع تخصم من وعاء الضريبة وترحل لسنوات تالية .

٤ - البائع منشأة دائمة فى

مصر لشخص اعتبارى غير مقيم ، قد يكون تعامل مثل هذه المنشأة فى الأسهم من الأعمال النادرة ، باعتبار أن المنشأة الدائمة فى مصر للشخص الاعتبارى غير المقيم إنما تؤسس لغرض معين وبمجرد انتهاء هذا الغرض ينتهى نشاطها فى مصر إلا أنه إذا حدث هذا التعامل فإن أرباح بيع الأسهم تخضع للضريبة ضمن نشاط المنشأة وكذلك خسائر بيع الأسهم تخصم من وعاء الضريبة وترحل لسنوات تالية ولا عبء هنا لما إذا كانت الأسهم مقيدة فى سوق الأوراق المالية أو غير مقيدة فيها نظراً لأن شرط إعفاء أرباح بيع

الأسهم المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية الوارد فى المادة (٨/٥٠) جاء قاصراً على الأشخاص الاعتبارية المقيمة .

٥ - البائع شخص اعتبارى غير مقيم وليس له منشأة دائمة فى مصر : الأرباح التى يحققها من بيع الأسهم فى مصر لا تخضع للضريبة ذلك أن أرباح الشخص الاعتبارى غير المقيم تخضع للضريبة من خلال منشأة دائمة فى مصر وفى حدود أرباح هذه المنشأة مادة (٢/٤٧) من القانون فإذا لم يكن للشخص الاعتبارى غير المقيم منشأة دائمة فى مصر فلا خضوع للضريبة .

وإن كنا نرى أن ذلك يعد قصوراً فى التشريع حيث أن الكثير من الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة تتعامل فى أسهم الشركات المحلية شراءً

وبيعاً بمئات الملايين وربما بالمليارات من الجنيهات ولا تخضع أرباح هذا التعامل للضريبة في مصر .

ثانياً : المعاملة الضريبية لنتائج التعامل في أسهم شركات بالخارج :

هنا يجب أن نفرق بين حالتين :
١ - إذا كانت أسهم الشركات بالخارج متداولة في مصر حيث تقيد هذه الأسهم في الجداول غير الرسمية لبورصة الأوراق المالية فإنه سواء كان البائع شخصاً طبيعياً مقيماً أو شخصاً اعتبارياً مقيماً أو منشأة دائمة في مصر لشخص اعتباري غير مقيم فإن الجميع يعاملون كما لو كانت الأسهم المباعة هي أسهم في شركات محلية وتطبق المعاملة الخاصة بكل منهم السابق ذكرها .

٢ - إذا كانت الأسهم غير متداولة في مصر فإن المعاملة الضريبية تختلف

حسبما إذا كان البائع شخصاً طبيعياً مقيماً أو شخصاً اعتبارياً مقيماً :
أ - إذا كان البائع شخص طبيعى مقيم : فإن الأرباح التي يحققها من بيع هذه الأسهم لا تخضع للضريبة في مصر سواء كان له نشاط تجارى أو صناعى في مصر أو لم يكن له نشاط تجارى أو صناعى فيها إستناداً إلى نص المادة (٦) من القانون التي تقصر فرض الضريبة على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين على دخولهم المحققة في مصر ، وحيث تحققت أرباح بيع هذه الأسهم في الخارج فلا تخضع للضريبة .
ب - إذا كان البائع شخصاً اعتبارياً مقيماً : فإن الأرباح التي يحققها تخضع للضريبة في مصر استناداً إلى نص المادة (١/٤٧) من القانون حيث

تسرى الضريبة على الأشخاص الاعتبارية المقيمة في مصر بالنسبة إلى جميع الأرباح التي تحققها سواء من مصر أو خارجها على أن تخصم الضرائب الأجنبية التي أداها الشخص الاعتباري المقيم عن أرباح هذه الأسهم المحققة في الخارج من الضريبة المستحقة عليها في مصر بشرط تقديم المستندات المؤيدة لذلك وعلى ألا يتجاوز الخصم المذكور الضريبة الواجبة السداد في مصر والتي كان يمكن أن تستحق عن الأرباح المحققة في الخارج^(١) ويتم حساب الضريبة الواجبة السداد في مصر على أساس إجمالى الأرباح المحققة في الخارج الداخلة ضمن إيرادات الشركة المقيمة مضمناً في سعر الضريبة (٢٠٪)

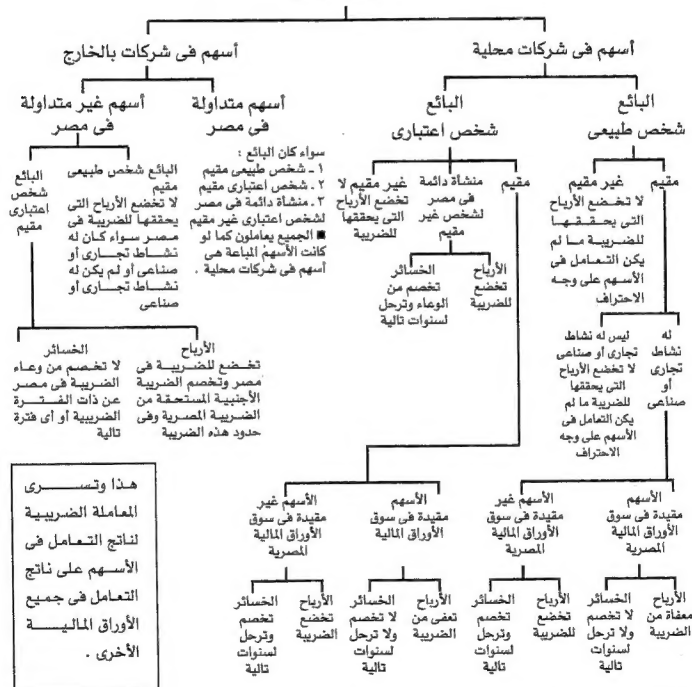
(١) راجع المادة (٤٥) من القانون .

تأجيل المعاملة الضريبية لنتائج التعامل في الأسهم في الشكل التوضيحي الآتي :	الضريبة في مصر عن ذات الفترة الضريبية أو أي فترة تالية. وبناءً على ما سبق يمكن	أما إذا تحققت خسائر من بيع أسهم الشركات بالخارج فلا تخضع الخسائر المحققة في الخارج من وعاء
--	---	---

المعاملة الضريبية لنتائج التعامل في الأسهم وفقاً لأحكام القانون

رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية

شكل توضيحي





رأس المال
المصدر والتمويل
٢٩٧ مليون دولار أمريكي

رأس المال
المخصص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

مؤشرات نتائج البنك في نهاية الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٩ م

معدل النمو	٢٠٠٨/٣/٣١ م	٢٠٠٩/٢/٣١ م	البيان
%	مليون جم	مليون جم	• حجم الأعمال
١٠,١٣	٢٢٨٩٣	٢٥٢١٣	• إجمالي الأصول
١٠,٢٠	٢٢٦٢٨	٢٤٩٣٧	• الحسابات التجارية والأوعية الادخارية
١٠,٩٤	٢٠٧٣٠	٢٢٩٩٨	• إجمالي أرصدة التوظيف والاستثمار
١١,٢٧	٢١٧٢٨	٢٤١٩٩	• الأصول السائلة
١٥,٢٢	١٥١٨	١٧٤٩	• حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح للرحلة)
١٠٠,٦٠	٦٧١	١٣٤٦	• المخصصات
١٧,٩٢	١٥٠١	١٧٧٠	• عدد الحسابات الذي يديره البنك لصالح عملائه
٨,١٧	٧٩٦٢٥٦	٨٦١٢٨٧	

فروع البنك

فروع الجيزة : (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .

فروع القاهرة : (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة .

الأزهر - غمرة - مصر الجفيدة - الدقى - أسيوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور
طنطا - بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق
مدينة دمياط الجديدة - مدينة نصر - السيدة زينب - زيزينيا (القاهرة الجديدة)
أسوان - السادس من أكتوبر - مصطفى كامل بالإسكندرية



شهادة الإيداع التراكمية.. قيمة تزيد مع الزمان

- ① تصدر الشهادة بفئات تبدأ من ١٠٠٠ جنيه وحتى ١٠٠ ألف جنيه و تصل قيمتها إلى ٢٥٠٪ بعد ١٠ سنوات (الشهادة ١٠٠ ألف جنيه بعد عشر سنوات ٢٥٠ ألف جنيه).
- ② يجوز الاقتراض بضمان الشهادة كما يمكن إصدار بطاقة **HD MasterCard**.
- ③ لصاحب الشهادة أولوية الحصول على وحدة سكنية من مشروعات البنك بحيث لا يقل رصيد الشهادة عن ٥٠٪ من قيمة الوحدة.
- ④ يحتسب عائد سنوي تراكمي ٩,٦٪ وهو ثابت طوال مدة الشهادة.

19995

HD
بنك التعمير والإسكان
اللى بينا كبير

www.hdb-egy.com

H o u s i n g & D e v e l o p m e n t B a n k